مجلة جامعة الملك سعود، م٤، الآداب (١)، ص ص ١١٣-١٦٤ (١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م).

التغيرات الصوتية في المبني للمفعول

أبو أوس إبراهيم الشمسان

أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية

(ورد بتاريخ ١٤١٠/٧/١٥هـ، وقبل للنشر بتاريخ ١٤١٠/١١/١٦هـ)

ملخص البحث. إن بناء الفعل للمفعول تغيير صرفي لحركتين من حركات الفعل. وتحدث نتيجة لهذا التغيير الصرفي جملة من التغيرات الصوتية لحركات الفعل وعلله. ويدرس هذا المقال أولا التغيرات التي تحدث للفعل الماضي بأنواعه المختلفة. ثم يدرس ثانيا التغيرات التي تحدث للفعل المضارع بأنواعه المختلفة. ثم ينتهي ثالثا إلى دراسة ما ينتج عن التغيرات الصرفية والصوتية في الأفعال الماضية والمضارعة من تشابه في بناها الظاهرة. ويعتمد البحث على الاستفادة من معطيات الدرس العربي القديم، والجهود الحديثة في دراسة الأصوات، للوصول إلى وصف جيد للظاهرة، وتفسير علمي مقنع، وصياغة للقواعد الصرفية والصوتية.

مقدمة[1]

الفعل المبني للمفعول[2] من أكثر الظواهر اللغوية في العربية اطراداً. وقد يعود ذلك إلى أنه

(١) أتوجه بالشكر إلى أخوي: فهد عمر بن سنبل (جامعة الملك سعود)، وحمزة بن قبلان المزيني (جامعة الملك سعود)، فقد استفدت من ملاحظاتهما.

(٢) تعددت المصطلحات المطلقة على هذا الفعل، واشتهر منها في الكتب المتأخرة (المبني للمجهول)، =

بناء جديد[٣] يحول إليه ما يمكن أن يحول من أبنية الأفعال.[٤] وهذا التحول هو ما عبر عنه الزمخشري بالعدل في قوله يعرف هذا الفعل: «هو ما استغنى عن فاعله فأقيم المفعول مقامه وأسند إليه معدولا عن صيغة فَعَلَ إلى فُعِلَ.»[٥]

ويحدث نتيجة لهذا التحويل جملة من التغيرات الصوتية الصرفية في الأفعال بتحويلها إلى هذا البناء. وتختلف هذه التغيرات حسب المكونات الصوتية للفعل، وحسب الصفات الصرفية التي يتصف بها الفعل من صحة واعتلال، وتجرد وزيادة، ومضي ومضارعة.

= ولكن هذا المصطلح يمكن أن يكون موضع جدل من حيث دلالة محتواه، ولذلك آثرت اختيار مصطلح (مبني للمفعول)، لتقدمه، ولوضوح مدلوله فهو الفعل المسند للمفعول من حيث المعنى في مقابل الفعل المسند للفاعل، وهو المبني للفاعل. وانظر في ذكر المصطلحات المختلفة: عوض محمد القوزي، *المصطلح النحوي* (الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، ١٩٨١م)، ص ص١٤٣-١٤٤.

(٣) هناك خلاف بين النحويين في هذا البناء أهو أصلي تبنى عليه الأفعال ابتداء على نحو بنائها للفاعل أم هو بناء محول عن بناء الفعل المبني للفاعل، والجمهور على أنه محول. انظر: أبو أوس إبراهيم الشمسان، *قضايا التعدي واللزوم في الدرس النحوي* (جدة: مطبعة المدني، ١٩٨٧م)، ص ص١٤٠-١٤١. والحق أنه محول عن البنية الباطنة للفعل المبني للفاعل لا البنية الظاهرة على نحو ما هو مبين في المدخل (ب/١: ٣).

(٤) ثم خلاف بين النحويين في أي الأفعال يبنى للمفعول. ولئن اتفقوا على أن الأفعال الجامدة لا يبنى منها للمفعول، فإنهم قد اختلفوا في الأفعال الناقصة التصرف مثل: كان وأخواتها. واختلفوا في الأفعال المتصرفة، فمنهم من ذهب إلى أن المتعدي منها هو الذي يبنى للمفعول، ومنهم من ذهب إلى أنه يبنى من المتعدي واللازم، ومنهم من ذهب إلى أنه يبنى من المتعدي ومن اللازم إن كان متعديا بحرف جر. انظر: الشمسان، *قضايا التعدي*، ص ص١٤٤-١٤٩. أما من الناحية الصوتية البحتة فكل الأفعال قابلة للبناء للمفعول، ولا يدخل في ذلك (ليس)؛ لأنها غير فعل على الصحيح، ولا ما يسمى بفعل الأمر لأنه صيغة أمرية مقتطعة من الفعل المضارع، وهي للمخاطب ولا يكون لها فاعل ظاهر كالأفعال.

(٥) أبو القاسم جارالله محمود بن عمر الزمخشري، *المفصل في صنعة الإعراب*، بعناية النعساني (بيروت: دار الجيل، مصور عن ط. سنة ١٣٢٣هـ)، ص ص٢٥٨-٢٥٩.

وسوف أحاول رصد هذه التغيرات الصوتية الصرفية حسب وصف القدماء لها وتعليلاتهم. وأذكر أيضا ما يمكن أن يكون تفسيرا صوتيا لها على طريقة دارسي الأصوات المحدثين.

أولا ـ الفعل الماضي

هناك قاعدة عامة تنطبق على الفعل الماضي وهي ضم أول متحرك فيه وكسر ما قبل آخره، ولكن الفعل الماضي منه الصحيح بأنواعه، ومنه المعتل بأنواعه، وهذا كله قد يؤثر في الشكل الصوتي النهائي للفعل. وسنقدم الكلام على الأفعال الصحيحة ثم نتبعها المعتلة.

ا ـ الفعل الصحيح

وهذا الفعل منه المجرد، والمزيد، وسنبدأ بالمجرد فالمزيد.

ا/ ١ ـ الفعل المجرد

ا/ ١ : ١ ـ بناء الفعل الصحيح غير المضعف. يُضم الحرف الأول ويُكسر ما قبل الآخر، بغض النظر عن بنائه، ولا فرق بين السالم منه والمهموز، قال الزجاجي: «حكم ما لم يسم فاعله من الأفعال الماضية الثلاثية السالمة أن يُضم أوله ويُكسر ثانية.»[٦]

وينطبق هذا على الأفعال الثلاثية والرباعية وما ألحق بالرباعية، مثال ذلك:

ضَرَبَ ← ضُرِبَ

ض ـَ ر ـَ ب ـَ ← ض ـُ ر ـِ ب ـَ

دَحْرَجَ ← دُحْرِجَ

د ـَ ح ر ـَ ج ـَ ← د ـُ ح ر ـِ ج ـَ

---

(٦) أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، *الجمل في النحو*، تحقيق علي توفيق الحمد (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤م)، ص٧٦.

ويمكن صياغة القاعدة الصرفية على هذا النحو:

$$\begin{matrix} \text{ح ١} & \text{ح ٢} \\ [-\text{عال}] & [\infty\ \text{عال}] \end{matrix} \leftarrow [\quad \begin{matrix} \text{ح ١} \\ \begin{bmatrix} +\text{عال} \\ -\text{أمامي} \end{bmatrix} \end{matrix} \begin{matrix} \text{ح ٢} \\ \begin{bmatrix} +\text{عال} \\ +\text{أمامي} \end{bmatrix} \end{matrix}] \ / \begin{bmatrix} +\text{للمفعول} \\ +\text{ماضي} \end{bmatrix}$$

وهذه القاعدة تعني: أن الماضي إذا بني للمفعول استبدلت بحركته الأولى وهي غير عالية (فتحة) حركة عالية غير أمامية (ضمة)، واستبدلت بحركته الثانية ـ عالية أو غير عالية ـ حركة عالية أمامية (كسرة).

وثم لهجة تخفف الفعل الثلاثي بحذف الكسرة منه، ونسبها ابن سيدة إلى قبيلتي: بكر بن وائل وتغلب، وهما من أصل واحد.(٧)

ا/ ١ : ٢ ـ **بناء الصحيح المضعف**. يذكر النحويون لبناء هذا الفعل أكثر من طريقة، ويعود هذا التعدد إلى اللهجات، وورود القراءة القرآنية بها. قال ابن جنّي في *المحتسب*: «فُعِل من ذوات الثلاثة إذا كان مضعفا أو معتلا عينه يجيء عنهم على ثلاثة أضرب: لغة فاشية، والأخرى تليها، والثالثة قليلة، إلا أن المضعف مخالف للمعتل العين فيما أذكره.

أما المضعف فأكثره عنهم ضم أوله ك(شُدّ) و(رُدّ)، ثم يليه الإشمام،(٨) وهو (شُدّ)

(٧) علي بن إسماعيل بن سيده، *المخصص* (القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٣٢١هـ)، مج١٤، ص٢٢٠.

(٨) لا يخلو مصطلح (الإشمام) من بعض الغموض نتيجة لتعدد مفهوماته، ووظائفه. فهناك إشمام الوقف، وهو ضم الشفتين إشارة إلى أن الحركة المحذوفة للوقف هي الضمة، انظر: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، *الكتاب*، تحقيق عبدالسلام محمد هارون (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥م)، مج٤، ص١٧١. واستخدم (الإشمام) في *الكتاب* في موضع آخر ليدل على غير إشمام الوقف، وهو تقريب الصوت من الصوت وعبّر عنه بالإمالة، انظر: سيبويه، *الكتاب*، مج٤، ص ص٣٤٢، ٣٤٣، ٤٢٣.

وما دام الإشمام إمالة فهو ظاهرة صوتية تعني تقريب صوت من نطق صوت آخر بحيث ينتج صوت جامع لميزات مشتركة من الصوتين أي: هو نوع من المماثلة غير التامة بين الصوتين ولذلك نجد أن (الإشمام) يكتسب هذا المفهوم عند ابن جني فيدل المصطلح على ما يمكن أن يفهم من ـ

و(رُدّ) بين ضمّ الأول وكسره، إلا أن الكسرة هنا داخلة على الضمة، لأن الأفشى في اللغة

— مطلق المماثلة بين صوتين مماثلة غير تامة، انظر: أبو الفتح عثمان بن جني، *الخصائص*، تحقيق محمد علي النجار (بيروت: دار الهدى، مصور عن طبعة دار الكتب المصرية، ١٩٥٢م)، مج٢، ص١٤٤.

ولعل هذا المفهوم للإشمام هو ما يقصده النحويون عند الكلام على المبني للمفعول. وهو يختلف عن إشمام الوقف بأنه مسموع. ولذا فرق ابن أبي الربيع بين نوعين من الإشمام أحدهما إشمام الوقف، والآخر إشمام حركة المبني للمفعول الأجوف. وذكر نوعا ثالثا من الإشمام وهو إشمام الضمة المحذوفة للإدغام، انظر: عبيدالله بن أحمد بن أبي الربيع، *البسيط في شرح جمل الزجاجي*، تحقيق عياد بن عيد الثبيتي (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦م)، مج٢، ص٩٥٨.

والتفريق الذي ذكره ابن أبي الربيع واضح عنده ولكنه يذكر من الأقوال الخلافية ما يبين اختلاط أنواع الإشمام، ذلك أن هناك من يذهب إلى جعل إشمام المبني للمفعول ـ مثل قيل ـ داخلا في مفهوم إشمام الإدغام، ومنهم من يجعله من إشمام الوقف، انظر: ابن أبي الربيع، *البسيط*، مج٢، ص٩٥٩.

وقد يكون سبب هذا الاختلاف في تفسير المقصود بالإشمام راجعا إلى غموض عبارة سيبويه. وإلى تعدد مفهوم مصطلح (إشمام) فهو عند الوقف ظاهرة غير صوتية أما الظاهرة الصوتية عند الوقف فهي (الروم).

وينقل لنا المرادي ما يمكن عده من قبيل تداخل المصطلحات لغموض المفهوم، قال: «ومعنى الإشمام هنا شوب الكسرة شيئا من صوت الضمة، ولهذا قيل: ينبغي أن يسمى روما،» انظر: الحسن بن قاسم المرادي، *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك*، تحقيق عبدالرحمن علي سليمان (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٧٥م)، مج٢، ص٢٥.

والخلاصة أن للإشمام أكثر من مفهوم:

ا ـ ضم الشفتين بلا صوت عند الوقف على مرفوع بالضمة أو مبني عليها.

ب ـ ضم الشفتين بلا صوت عند نطق حرف حذفت ضمته للإدغام.

جـ ـ نطق ضمة مختلسة.

د ـ مماثلة صوت لآخر مماثلة غير تامة.

هـ ـ إمالة الكسرة نحو الضمة.

ولعل سبب هذا التعدد يعود إلى أن (الإشمام) استخدم بمعناه المعجمي ولم يرق إلى مستوى المصطلح القار.

الضم والثالث وهو أقلها ـ (شِدّ) و(رِدّ) و(حِلّ) و(بِلّ)، بإخلاص الكسرة.»[٩] واستشهد ابن جني بقول ذي الرمة:

دَنـا الـبَـيْنُ مِن مَيّ فَرِدَّتْ جِمالُها وَهـاجَ الهَـوى تَقْـويضُها وَاحْتِمالُها

ثم قال: «وهذه لغة لبني ضبّة.»[١٠]

ومعنى هذا أن لبناء هذا الفعل ثلاث طرق:

الأولى: ضم أوله وكسر ما قبل الآخر ثم حذف الكسرة للإدغام، على نحو ما حذفت الحركة من المبني للفاعل:

رِدّ < رَدَدَ ← رُدِدَ ← رُدِدَ (= رُدَّ)

ر ـَ د ـَ د ـَ ← ر ـُ د ـِ د ـَ ← ر ـُ د د ـَ

وحذف الكسرة محكوم بقانون عام يمكن كتابته على هذا النحو:

ح ← ∅ / ح ص١ ـ ص٢ ح (حيث ص١ = ص٢)

وهذا يعني أن الحركة تحذف إذا وقعت بين صامتين مثلين، على أن يسبقا بحركة وتليهما حركة.

وعند تأمل أقوال العلماء نجد أن بعضها ينطلق في وصفه من خبرة صوتية كقول ابن أبي الربيع، وبعضها ينطلق من تصورات نظرية ناتجة من الرغبة في المحافظة على مفهوم واحد لمصطلح الإشمام.

أما المحدثون فهم يخالفون القدماء في أمر مهم هو أن مدار الكلام في الأجوف المبني للمفعول ليس على حركات قصيرة بعدها مدود، بل على حركات طويلة، فالمدود غير مسبوقة عندهم بحركات قصيرة مشابهة. انظر: التعليقة (٧٨).

أما الحركة القصيرة التي تشم فهي حركة المضعف، وحركة الأجوف المسند لضمير رفع متحرك.

وينطق هذا الصوت بأن يتخذ جهاز النطق وضع النطق بالكسرة، لكن الشفتين تستديران كأن المنطوق ضمة. وهو صوت معروف في لغات عدة مثل الفرنسية والألمانية. انظر: غالب فاضل المطلبي، *في الأصوات اللغوية* (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٤م)، ص١٧٠.

(٩) أبـوالفتـح عثـمان بن جني، *المحتسب*، تحقيق علي النجـدي ناصف وعبدالفتاح إسماعيل شلبي (القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٦٦م)، مج١، ص٣٤٥.

(١٠) ابن جني، *المحتسب*، مج١، ص٣٤٦.

الثانية: الإشمام: وذلك بأن تجعل الحركة التي تلي الصوت الأول جامعة بين صفتي الضمة والكسرة أي تجمع بين استدارة الشفتين التي هي من ملامح الضمة وتقدم اللسان نحو الأمام وهو من ملامح الكسرة.

رَ ـَ دَ ـَ دَ ـَ ← رُ ـِ دَ دَ ـَ (= رُدَّ)

الثالثة: قول الصرفيين بنقل حركة العين إلى الفاء ثم الإدغام، وينسب أبو حيان إجازة هذه الطريقة إلى بعض الكوفيين، قال: «وقال الجمهور لا يجوز إلا ضم الفاء، وأجاز الكسر بعض الكوفيين، وهو الصحيح وهو لغة لبني ضبّة، وبعض تميم، ومن جاورهم.»(١١)

وعلى هذا وردت قراءة بعض الآيات، قال القرطبي: «وقرأ يحيى بن وثاب: { وَلَوْ رِدّوا} (١٢) بكسر الراء؛ لأن الأصل رُددوا فنقلت كسرة الدال على الراء.»(١٣) وقوله تعالى: { رِدّت إلينا } ، (١٤) وهي قراءة علقمة ويحيى. (١٥)

وهذا القول يتناسى وجود الضمة، والأولى أن نقول: حصل مماثلة بين الضمة والكسرة على هذا النحو:

رُ ـُ دَ ـَ دَ ـَ ← رِ ـِ دَ ـَ دَ ـَ ← رِ ـِ دد ـَ

أي قلبت الضمة كسرة، ثم حذفت كسرة الدال لتدغم في الدال الأخرى، إذن:

رَدّ ← رِدّ

وهذه طريقة بناء الفعل للمفعول في لهجات الجزيرة اليوم.

---

(١١) أبو حيان أثيرالدين محمد بن يوسف بن حيان، *ارتشاف الضرب من لسان العرب*، تحقيق مصطفى أحمد النماس (القاهرة: مطبعة المدني، ١٩٨٧م)، مج٢، ص١٩٧.

(١٢) الآية ٢٧، سورة الأنعام.

(١٣) أبوعبدالله محمد بن أحمد القرطبي، *الجامع لأحكام القرآن* (القاهرة: دار الكتب، ١٩٦٧م)، مج٦، ص٤١٠.

(١٤) الآية ٦٥، سورة يوسف.

(١٥) ابن جني، *المحتسب*، مج١، ص٣٤٥.

ا/ ٢ ـ الفعل المزيد

ا/ ٢ : ١ ـ المزيد بحرف صحيح . لا يختلف الفعل المزيد بحرف صحيح عن المجرد، فهو يضم أوله ويكسر ما قبل آخره. ومثله الرباعي وما ألحق به من الثلاثي ما لم يكن ثانيه حرف علة. قال ابن أبي الربيع: «فإن كان في أوله متحرك واحد، فتضمه وتكسر ما قبل الآخر.»(١٦) ومن أمثلة ذلك:

ضَرَبَ	←	ضُرِبَ
ض ـَ ر ـَ ب ـَ	←	ض ـُ ر ـِ ب ـَ
زَلزَل	←	زُلزِلَ
ز ـَ ل ز ـَ ل ـَ	←	ز ـُ ل ز ـِ ل ـَ
هَلقَمَ	←	هُلقِمَ
هـ ـَ ل ق ـَ م ـَ		هـ ـُ ل ق ـِ م ـَ

ا/ ٢ : ٢ ـ المزيد بالألف . المزيد بالألف، وملحق الرباعي ثانيه حرف علة (ياء) تقلب الألف والياء فيهما واوا، قال ابن أبي الربيع: «وتقول في ضارب: ضُورب، تضم الأول لما ذكرته، فيجب أن تنقلب الألف واوا، لأن الألف لا تقع إلا بعد فتحة، وكذلك تقول في بايع: بويع، وفي وارى: ووري.»(١٧)

ضَارَبَ ← ضُورِبَ

ويتوقف الأصواتيون في قبول طريقة القدماء في التعبير، ذلك أنهم لا يوافقون القدماء في مذهبهم الذي يقضي بكون المدود مسبوقة بحركات من جنسها، فالمدود حركات.(١٨)

ولكننا نستطيع القول إن الفعل قد تكون حركته الأولى فتحة قصيرة، وقد تكون فتحة طويلة؛ ولذلك تستبدل بالفتحة القصيرة الضمة، وتستبدل بالفتحة الطويلة (ألف المد) الضمة الطويلة (واو المد). وعلى هذا تكون القاعدة الصرفية المذكورة في (ا/ ١ : ١) منطبقة على هذا الفعل.

(١٦) ابن أبي الربيع، *البسيط*، مج١، ص٩٥٥.

(١٧) ابن أبي الربيع، *البسيط*، مج١، ص٩٥٥.

(١٨) انظر: التعليقة (٧٨).

ويذهب داود عبده إلى أن الألف الزائدة هي في الأصل همزة ثم حذفت الهمزة ومطلت الحركة قبلها تعويضا عن الحذف.[١٩] وعلى هذا يبنى الفعل للمفعول قبل حذف الهمزة، فتكون الحركة السابقة على الهمزة هي الضمة، وبعد حذف الهمزة ومطل الحركة تكون الواو التي في المبني للمفعول:

ض ـَ ء ر ـَ ب ـَ ـــــ (للمفعول) ← ض ـُ ء ر ـِ ب ـَ

ض ـُ ء ر ـِ ب ـَ ـــ (بالحذف والمطل) ← ض ـُ ـُ ر ـِ ب ـَ (= ضورب)

أما المزيد للإلحاق بالرباعي مثل: (بيطر) فيذهب القدماء إلى قلب يائه واوا، ومن الناحية الصوتية هو من المماثلة بين الضمة والياء، ثم تدغم الواو في الضمة:

ب ـَ ي ط ـَ ر ـَ ـــــ (للمفعول) ← ب ـُ ي ط ـِ ر ـَ

ب ـُ ي ط ـِ ر ـَ ـــــ (بالمماثلة) ← ب ـُ و ط ـِ ر ـَ

ب ـُ و ط ـِ ر ـَ ـــــ (بالمماثلة) ← ب ـُ ـُ ط ـِ ر ـَ (= بوطر)

ويمكن كتابة القاعدة الصوتية المنظمة لذلك على هذا النحو:

$$\text{ع} \rightarrow \text{ع} \;/\; \begin{bmatrix} \text{ح} \\ \text{+ عال} \\ \infty\ \text{أمامي} \end{bmatrix} - \text{ص}$$

ع [+عال] ← ع [∞ أمامي] / [ح، + عال، ∞ أمامي] − ص

وتعني أن الياء تتحول إلى واو إذا وقعت بين ضمة وصامت. وأن الواو تتحول إلى ياء إذا وقعت بين كسرة وصامت.

ا/ ٢ : ٣ ـ المزيد بالتاء. المزيد بتاء يضم الأول والثاني منه ويكسر ما قبل الآخر، قال ابن أبي الربيع: «فإن كان في أوله متحركان فتضمهما وتكسر ما قبل الآخر. فتقول في تدحرج: تُدُحرِج بضم التاء والدال، وتكسر الراء، وتترك الساكن على حاله ولا تغيره.»[٢٠]

(١٩) داود عبده، *دراسات في علم أصوات العربية* (الكويت: مؤسسة الصباح، د.ت.)، ص ٧٧.

(٢٠) ابن أبي الربيع، *البسيط*، مج ١، ص٩٥٥.

تعلَّم ← تُعُلِّم

تَدَحرَج عليه ← تُدُحرِج عليه

جاء في *شرح الكافية* تفسيرا لضم الحرف الثاني: «ولو لم يضم ما بعد التاء أيضا فيما أوله تاء زائدة وهو نحو تكلم وتجاهل وتدحرج لالتبس في حال الوقف بصيغة مضارع ما هو مطاوع له نحو تُكَلِّم، وتُجَاهِل، وتُدَحْرِج،»[٢١] أي أنه لو ضم أوله لطابق من حيث الصيغة المضارع في مثل: (من هند تُكَلِّم؟)

ولكن هذا القول على ما يحمله من وجاهة غير مقنع، لأن اللبس وإن كان سببا لظواهر فإنه قد يتجاهل أحيانا. ولذلك لابد من تفسير آخر. ويقوم التفسير الذي أذهب إليه على المصادرات الآتية:

١ ـ أن الحركات التي يجري عليها التغيير هي حركات الفعل المجرد، حيث تضم الحركة الأولى وهي حركة الفاء، فإن حذفت لعلة تصريفية ضمت الحركة الثانية وهي حركة العين، نحو الأفعال على بناء: افعلّ، وافعالّ.

٢ ـ أن الحركة الأولى وهي التي بعد الفاء قد تتقدم عليها بسبب الزيادات:

أ + فَعَلَ ← أَفْعَلَ

ست + فَعَلَ ← ستَفْعَلَ ← اِستَفْعَلَ

وقد يفصل بينهما بحرف الزيادة:

فَعَلَ ـــ (بزيادة التاء بعد الفاء) ← فْتَعَلَ ← اِفْتَعَلَ

وقد تكون الزيادة مقطعا قصيرا هو (تَـ) يتقدم أفعالا مزيدة، من أجل توليد أفعال أخرى أي أن الأفعال ذوات المقطع (تَـ) ليست مأخوذة مباشرة من المجرد، ولأن هذه الزيادة مقطع مستقل لم تتغير صورة الفعل:

تَـ + فَعَّلَ ← تَفَعَّلَ

تَـ + فاعَلَ ← تَفاعَلَ

(٢١) رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، *شرح الكافية في النحو* (بيروت: دار الكتب العلمية، مصور عن طبعة الشركة الصحافية العثمانية، ١٣١٠هـ)، مج٢، ص٢٧٠.

وبناء على ماسبق نقول إن الفعل إذا بني للمفعول فإن حركة الفاء تصير ضمة بغض النظر عن موقع الحركة.

وهذا يعني أن الفعل الذي يبدأ بتاء الزيادة تضم منه الحركة التي تلي الفاء؛ أما الحركة التي بعد التاء فإنها تضم للاتباع حسب تعبير القدماء أي أنها تماثل حركة الفاء.

ت ـَ ع ـَ ل ل ـَ م ـَ (للمفعول) ← ت ـَ ع ـُ ل ل ـِ م ـَ

ت ـَ ع ـُ ل ل ـِ م ـَ (للمماثلة) ← ت ـُ ع ـُ ل ل ـِ م ـَ

ا/ ٢ : ٤ ـ المزيد بـ(تاء وألف)، أو (تاء وياء). المزيد بتاء وألف أو ياء تضم تاؤه، وتقلب لذلك العلة واوا، هذا قول القدماء؛ وأما قول سيبويه فهو وقف عند حدود الوصف فقط، قال سيبويه: «ويكون فُعِلَ منه على تُفوعِلَ. وذلك قولك: تَغَافَلَ يَتَغافَل وتغُوفِل.»(٢٢)

تَقاسم ← تُقوسِم

ولذلك فإن التفسير هو ما ذكر في فقرة (ا/ ٢ : ٢) عند تفسير تغير الألف إلى واو. أما ضمة التاء فهي حسب التفسير السابق في فقرة (ا/ ٢ : ٣)، وعلى ذلك يكون التحول كالآتي:

تقاسم ـــ (للمفعول) ← تَقوسِم ـــ (بالمماثلة) ← تُقوسِم

أما مثال اليائي:

تَشَيْطَنَ ـــ (للمفعول) ← تُشوطِنَ

والتفسير عند القدماء أن الياء جاءت ساكنة بعد ضمة فأعلت إلى واو؛ أما من الناحية الصوتية فثم مماثلات متتابعة، وقد سبق شرحها وذكر ما ينظمها من قواعد وذلك في الفقرة (ا/ ٢ : ٢).

ا/ ٢ : ٥ ـ ما أوله همزة وصل. الفعل أوله همزة وصل يضم الأول والثالث منه ويكسر ما قبل الآخر، قال سيبويه: «وفُعِلَ من جميع هذه الأفعال التي لحقتها ألف الوصل على مثال فَعَلَ في الحركة و السكون إلا أن الثالث مضموم.»(٢٣)

---

(٢٢) سيبويه، *الكتاب*، مج ٤، ص٢٨٢.

(٢٣) سيبويه، *الكتاب*، مج ٤، ص٢٨٤.

وفصل هذا ابن أبي الربيع في قوله: «فإن كان في أوله ألف وصل فتضم الأول، لأنه المتحرك الأول من حروف البنية، وتترك الثاني الذي قبله على حاله، ثم تضم ألف الوصل كراهية الخروج من كسر إلى ضم، ثم تكسر ما قبل الآخر، فتقول في اسْتَخْرَجَ زيد المال: استُخْرِجَ المال، وكذلك تقول: انْطُلِقَ بزيد، وما أشبه ذلك، ولا تجد هذا ينكسر أبدا.»(٢٤)

انْطَلَقَ ← أُنْطُلِقَ
اقْتَحَمَ ← أُقْتُحِمَ
اسْتَخْرَجَ ← أُسْتُخْرِجَ

وأما من الناحية الصوتية فإنه حدث مماثلة بين كسرة همزة الوصل والضمة فصارت الكسرة ضمة:

ء ـِ ن ط ـُ ل ـِ ق ـَ ← ء ـُ ن ط ـُ ل ـِ ق ـَ

وتكتب هذه القاعدة كالآتي:

ح ← ح /[-ص ص ح
[+أمامي] [-أمامي] [-أمامي]

وتعني أن الحركة الأمامية (الكسرة) تصير حركة خلفية (ضمة) إذا وقعت في بداية الكلمة قبل صامتين تليهما حركة خلفية (ضمة).

على أن هذا في بداية الكلام حيث تنطق همزة الوصل أما في درج الكلام فإنه لا يضم سوى الحرف الذي يلي الساكن. تقول:

اُستُخرِج الذهب من الأرض
ء ـُ س ت ـُ خ ر ـِ ج ـَ

ثم وازن بقولك:

وَ استُخرج الذهب من الأرض
و ـَ س ت ـُ خ ر ـِ ج ـَ

(٢٤) ابن أبي الربيع، *البسيط*، مج١، ص٩٥٥.

هذا في الصحيح السالم أما المضعف فإنه يتخلص من حركة العين:

اعْتَدّ (للمفعول) ← اُعْتُدّ

وصوتيا:

ء ـِ ع ت ـَ د ـَ د ـَ (للمفعول) ← ء ـِ ع ت ـُ د ـِ د ـَ

(بالمماثلة) ← ء ـُ ع ت ـُ د ـِ د ـَ

(بحذف الحركة) ← ء ـُ ع ت ـُ د د ـَ

اسْتَعدّ (للمفعول) ← استُعِدّ

وصوتيا:

ء ـِ س ت ـَ ع د ـَ د ـَ (للمفعول) ← ء ـِ س ت ـُ ع د ـِ د ـَ

(بالمماثلة) ← ء ـُ س ت ـُ ع د ـِ د ـَ

(بالقلب) ← ء ـُ س ت ـُ ع ـِ د دَ

ومثل هذا الفعل المضعّف المزيد بألف وبتضعيف اللام، قال سيبويه: «وإذا أردت فُعِـل منـه قلبت الألف واوا للضمة التي قبلها، كما فعل ذلك في فوعل. وذلك قولك: اشْهابَبْتُ واُشْهُوبّ في هذا المكان.»(٢٥)

والملاحظ هنا أن حركة الفاء محذوفة حسب طبيعة تركيب الفعل الصرفية، ولذلك فإن الضم يكـون للحـركة الثانية من حركات الفعل وهي حركة العين، وهي هنا فتحة طويلة؛ فمن ناحية صرفية يفسر إبدال الواو بالألف على نحو ما مر في (٢/١ : ٢)، ويجري عليه ما جرى على الفعل السابق (استعد) من ضم حركة همزة الوصل وحذف حركة اللام الأولى:

ء ـِ ش هـ ـَ ـَ ب ـَ ب ـَ (للمفعول) ← ء ـِ ش هـ ـُ ـُ ب ـِ ب ـَ

(بالمماثلة) ← ء ـُ ش هـ ـُ ـُ ب ـِ ب ـَ

(بحذف حركة اللام) ← ء ـُ ش هـ ـُ ـُ ب ب ـَ

(٢٥) سيبويه، *الكتاب*، مج ٤، ص٢٨٤.

ولا يغيب عن الذهن أن مثل هذا الفعل موضع جدل، فمن النحويين القدماء من يرد بناءه للمفعول؛ لأنه من الأفعال التي جاءت على بناء خاص بالأفعال اللازمة، والبناء للمفعول هو من خصائص المتعدية، وقد يبلغ الأمر عند بعض الدارسين المحدثين مثل الفاسي الفهري أن يصف بناء مثل هذا للمفعول بأنه من المعطيات الزائفة.(٢٦)

ب ـ الفعل المعتل

ومن المعتل ما هو مجرد وما هو مزيد، ونبدأ بالمجرد ثم المزيد.

ب/١ ـ الفعل المعتل المجرد

ب/١:١ ـ بناء المعتل الفاء (المثال). جاء في *شرح الجمل*: «وإن كان معتل الفاء فإما أن تكون فاؤه واوا أو ياء. فإن كانت فاؤه واوا كان حكمه حكم الصحيح، إلا أنك إذا شئت أبدلت من الواو همزة في الماضي فتقول: أَعد يوعد. وإن كانت فاؤه ياء كان حكمه حكم الصحيح، إلا أنك تبدل من الواو ياء في المضارع فتقول يُسر يوسر.»(٢٧)

ويمكن تفصيل قوله على هذا النحو:

الماضي: إن كانت الفاء واوا، أو ياءً فحكمه كالصحيح يضم أوله ويكسر ما قبل آخره:

وَجَدَ ← وُجِدَ

وـَجـَدـَ ← وـُجـِدـَ

يَسَرَ ← يُسِرَ

يـَسـَرـَ ← يـُسـِرـَ

(٢٦) عبدالقادر الفاسي الفهري، *اللسانيات واللغة العربية* (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٧٥م)، ص٥٤.

(٢٧) علي بن مؤمن بن عصفور، *شرح جمل الزجاجي*، تحقيق صاحب أبوجناح (بغداد: وزارة الأوقاف، ١٩٨٠م)، مج١، ص٥٤١.

ويجوز قلب الواو همزة، قال المازني: «وإن شئت همزت الواو فقلت: (أُعِد، وأُزِن) وكلما انضمت الواو من غير علة فهمزها جائز في أي موضع كانت.»(٢٨)

وُعِدَ ← أُعِدَ

وتفسير هذا عند المطلبي هو «أن العربية استعملت صوت الهمزة (وهو من الصوامت) وسيلة لإلغاء طائفة من تتابعات أصوات مد وأنصاف مد مكروهة في العربية إذ حلّت هذه الهمزة محلّ نصف المد.»(٢٩)

ب/ ١ : ٢ ـ **بناء المعتل العين (الأجوف)**. مرّ في النص الذي نقلنا عن ابن جني سابقا أن المعتل يأتي كالمضعّف على ثلاثة أضرب، وقد ذكر سيبويه ذلك في *الكتاب* قال: «وإذا قلت فُعِل من هذه الأشياء كسرت الفاء وحولت عليها حركة العين كما فعلت ذلك في فَعِلت لتغير حركة الأصل لو لم تعتل، كما كسرت الفاء حيث كانت العين منكسرة للاعتلال. وذلك قولك: خِيف، وبِيع، وهِيب، وقِيل. وبعض العرب يقول: خُيف، وبُيع، وقُيل، فيشم إرادة أن يبين أنها فُعِل. وبعض من يضم يقول: بُوع، وقُول، وخُوف، وهُوب، يتبع الياء ما قبلها كما قال موقن.

وهذه اللغات دواخل على قيل وبيع وخيف وهيب، والأصل الكسر كما يكسر في فَعِلت.»(٣٠)

وقد ذكر الزجاجي هذه اللغات الثلاث واصفا الأولى بقوله: «هذه اللغة الجيدة،» أما الإشمام فقال عنه: «وهذا لا يضبط إلا بالمشافهة» إشارة منه إلى أنه ليس له رمز كتابي يوضحه. أما الثالثة فقال عنها: «وفيه لغة ثالثة لم تجىء في القرآن، لشذوذها وقلتها.»(٣١)

(٢٨) أبو الفتح عثمان بن جني، *المنصف*، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين (القاهرة: وزارة المعارف العمومية، ١٩٥٤م)، مج١، ص٢١١.

(٢٩) المطلبي، *في الأصوات اللغوية*، ص٢٧١.

(٣٠) سيبويه، *الكتاب*، مج٤، ص٣٤٢.

(٣١) الزجاجي، *الجمل*، ص٧٧.

وصرح ابن جني باختلاف هذه اللغات من حيث القوة وبين ترتيبها، قال: «وأما المعتل العين فأقوى اللغات فيه كسر أوله، نحو: قِيل، وبِيع، وسِير به، ثم يليها الإشمام وهو أن تدخل الضمة على الكسرة، لأن الكسر هنا هو الأفشى، فتقول: قُيل وبُيع وغُيض، والثالث ـ وهو أقلها ـ أن تخلص الضمة في الأول كما أخلصت الكسرة فيه مع التضعيف، نحو رِدّ، وحِلّ، فتصح الواو من بعدها، فتقول: قُول وبُوع. وروينا عن محمد بن الحسن أظنه عن أحمد بن يحيى:

وابْتُذِلَتْ غَضْبَى وَ أُمُّ الرِّحالْ وَقُولَ لا أَهْلَ له ولا مَالْ.»(٣٢)

ونخلص من هذا إلى أنه يمكن أن يبنى الفعل للمفعول على ثلاث طرق: الطريقة الأولى: نقل الكسرة بعد العين إلى الفاء ثم قلب واو الواوي ياءً، هذا قول القدماء:

باع < بَيَعَ ← بُيِعَ ← بِيْعَ

قال < قَوَلَ ← قُوِلَ ← قِوْلَ ← قِيْلَ

أما من وجهة النظر الصوتية فإن المحدثين يختلفون عن القدماء في أنهم يذهبون إلى أن حرف العلة يحذف ولكنهم يختلفون في ترتيب خطوات التغيرات الصوتية، فمن ذلك القول بأنه حدث مماثلة بين الحركات فسقطت العلة لوقوعها بين حركتين مثلين،(٣٣) على هذا النحو:

(باع)	ب ـَ ي ـَ ع ـَ	للمفعول ←	ب ـُ ي ـِ ع ـَ	
	ب ـُ ي ـِ ع ـَ	(بالمماثلة) ←	ب ـِ ي ـِ ع ـَ	
	ب ـِ ي ـِ ع ـَ	(بالحذف) ←	ب ـِ ـِ ع ـَ	(= بيع)
(قال)	ق ـَ و ـَ ل ـَ	(للمفعول) ←	ق ـُ و ـِ ل ـَ	
	ق ـُ و ـِ ل ـَ	(بالمماثلة) ←	ق ـِ و ـِ ل ـَ	
	ق ـِ و ـِ ل ـَ	(بالحذف) ←	ق ـِ ـِ ل ـَ	(= قيل)

(٣٢) ابن جني، *المحتسب*، مج١، ص٣٤٥.

(٣٣) داود عبده، «دور القواعد الصوتية في استعمال المعجم،» *المجلة العربية للعلوم الإنسانية*، جامعة الكويت، ع ٢٣ (١٩٧٦م)، ص١٥٣.

ثم هناك طريقة أخرى وهي القول بحذف العلة أولا ثم إدغام الحركات بعد ذلك،(٣٤) وهذا التفسير أقرب للصواب؛ لأنه لا يشترط تماثل الحركتين.

ويمكن وضع قاعدة عامة لحذف العلة على هذا النحو:

ع ← ∅ / ح - ح

[∞ عال ∞ أمامي] [∞ عال ∞ أمامي]

< + عال > < + عال >

س ص

وتعني هذه القاعدة أن العلة تحذف بين: الحركتين المثلين، وبين الفتحة والكسرة أو الضمة، وبين الكسرة والضمة، وبين الضمة والكسرة.

الطريقة الثانية: الإشمام في اصطلاح الصرفيين، أي لا تكون الكسرة الطويلة بعد الفاء كسرة خالصة، ولكنها كسرة مصحوبة بضم الشفتين. (بُيع)، (قُيل).

ويبدو أن الفعل حسب هذه الطريقة ينطق بحركة طويلة تجمع بين ملامح الضمة والكسرة، فهي كسرة طويلة مصحوبة باستدارة الشفتين. وهي مماثلة لحركة الإشمام القصيرة التي وصفت عند الكلام على الفعل المضعّف والفرق في الكمية فقط. وتقصر هذه الحركة الطويلة عند الإسناد، كما يظهر من قول سيبويه: «وأما من ضم بإشمام إذا قال فُعِل فإنه يقول: قد بُعنا وقد رُعن وقد رُدت. وكذلك جميع هذا يميل الفاء ليعلم أن الياء قد حذفت فيضم، وأمال كما ضموا وبعدها الياء، لأنه أبين لفُعِل.»(٣٥)

الطريقة الثالثة: التخلص من الكسرة بحذفها. وتقلب الياء من اليائي واوا لسكونها وسبقها بضم.(٣٦)

(٣٤) لمعرفة بعض التفصيل عن حذف حروف العلة، وأمثلة لذلك انظر: الطيب البكوش، *التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث* (تونس: الشركة التونسية لفنون الرسم، ١٩٧٣م)، ص ص٥١-٦١.

(٣٥) سيبويه، *الكتاب*، مج٤، ص٣٤٣.

(٣٦) الرضي، *شرح الكافية*، مج٢، ص٢٧٠.

وقد يكون الذين يفعلون هذا هم الذين يسكنون العين من الصحيح، وقد مرّ ما نقلناه عن ابن سيده في ذُلك.

ق ـُ و ـِ ل ـَ ← ق ـُ و ل ـَ (قُولَ)

ب ـُ ي ـِ ع ـَ ← ب ـُ ي ع ـَ ← ب ـُ و ع ـَ (بُوع)

أما من ناحية صوتية فهو ناتج عن مماثلة بعد حذف للكسرة:

ق ـُ و ـِ ل ـَ (بالحذف) ← ق ـُ و ل ـَ

ق ـُ و ل ـَ (بالمماثلة) ← ق ـُ ـُ ل ـَ (= قول)

أو:

ق ـُ و ـِ ل ـَ (بالمماثلة) ← ق ـُ و ـُ ل ـَ

ق ـُ و ـُ ل ـَ (بالحذف) ← ق ـُ ـُ ل ـَ (= قول)

أما باع:

ب ـُ ي ـِ ع ـَ (بالحذف) ← ب ـُ ي ع ـَ

ب ـُ ي ع ـَ (بالمماثلة) ← ب ـُ و ع ـَ

ب ـُ و ع ـَ (بالمماثلة) ← ب ـُ ـُ ع ـَ (= بوع)

أو:

ب ـُ ي ـِ ع ـَ (بالمماثلة) ← ب ـُ ي ـُ ع ـَ

ب ـُ ي ـُ ع ـَ (بالحذف) ← ب ـُ ـُ ع ـَ (بوع)

ب/ ١ : ٣ ـ **بناء المعتل اللام.** لا يتغير في اليائي شيء فحكمه حكم الصحيح السالم. أما الأفعال المنتهية بألف فإن كانت الألف منقلبة ـ تعبير الصرفيين القدماء ـ عن ياء، أو واو صيّرت ياء:

مثال اليائي:

غَشِيَ (للمفعول) ← غُشِيَ

لم تتغير الياء لاتفاق المبنيين (فَعِلَ، و فُعِلَ) في الكسرة قبل الياء.

مثال اليائي الأصل:

رَمَى < رَمَيَ (للمفعول) ← رُمِيَ

قلبت الياء ألفا في المبني للفاعل لتحركها و انفتاح ما قبلها، ولم تقلب في المبني للمفعول لكسرر ما قبلها.

مثال الواوي الأصل:

غزا < غَزَوَ (للمفعول) ← غُزوَ (بالقلب) ← غُزِيَ

قلبت ألفا في المبني للفاعل لتحركها وانفتاح ما قبلها، وقلبت ياء في المبني للمفعول لتطرفها وسبقها بكسر. (٣٧)

أما من الناحية الصوتية فإن البناء للمفعول ينطلق من الفعل قبل حذف الياء منه، أي هو مولد من البنية الباطنة للمبني للفاعل:

(غشي)

غ ـَ ش ـِ ي ـَ ـــ(للمفعول) ← غ ـُ ش ـِ ي ـَ (= غُشِيَ)

(رمى)

ر ـَ م ـَ ي ـَ ـــ(للمفعول) ← ر ـُ م ـِ ي ـَ (= رُمِيَ)

ومثله الواوي غير أن الواو تماثل الكسرة حسب الآتي:

(غزا)

غ ـَ ز ـَ و ـَ ـــ(للمفعول) ← غ ـُ ز ـِ و ـَ

غ ـُ ز ـِ و ـَ ـــ(للمماثلة) ← غ ـُ ز ـِ ي ـَ (= غُزِيَ)

وإن تكن النظرة الصرفية القديمة التي تنطلق من البنية الظاهرة تهدف إلى غرض تعليمي سمته البساطة والمباشرة، فإن النظرة الصوتية هي أدق من حيث تفسير التغير على حقيقته؛ ذلك أنه ليس من المقبول صوتيا أن تتحول الحركة الطويلة (الألف) إلى ياء، وليس من المقبول أن تسبق الحركة الطويلة (الألف) بالحركة القصيرة (الكسرة). ومعروف أن هذه الألف ـ غير الزائدة ـ إنما هي نتيجة تحول بنية باطنة إلى بنية ظاهرة أينما وقعت في الأفعال

(٣٧) رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، *شرح شافية ابن الحاجب*، تحقيق محمد نور الحسن (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٥م)، مج٣، ص ص١٥٧، ١٦١.

والأسماء، فهناك إجماع ـ في حد علمي ـ بين العلماء القدماء على أن الألف ـ غير الزائدة ـ في الأسماء والأفعال هي محولة عن ياء أو واو. ومعنى هذا أن البنية الباطنة ذات ياء أو واو، وأن البنية الظاهرة ذات ألف. وننتهي من هذا إلى أن الانطلاق من البنية الباطنة هو الصحيح؛ لأنه يتسق مع النظام العام الذي ينتج الألف في الأفعال المبني منها للفاعل أو المفعول.

ب/ ٢ ـ الفعل المعتل المزيد

ب/ ٢ : ١ ـ معتل الفاء (المثال). يكون الفعل المزيد على أبنية متعددة نظرا لتعدد مواطن الزيادة، لذا سنذكر هذه الأفعال حسب أبنيتها مهملين من الأبنية ما لا يكون منه المبني للمفعول.

(أفعل)

المزيد بالهمزة: إن كانت الفاء واوا بقيت بعد ضم أول الفعل على حالها وكسر ما قبل الآخر حسب القاعدة العامة؛ أما إن كانت ياء فإنها تقلب واوا لسكونها وسبقها بالضم.(٣٨)

---

(٣٨) قال أبو حيان: «وإن كان معتل الفاء بواو نحو: أوعد أو ياء نحو: أيقن، قلت: ووعد، ويجوز قلب الواو همزة. وأوقن، فتبدل الياء واوا.» انظر: أبو حيان، *ارتشاف الضرب*، مج٢، ص١٩٧.

ولست أجد عنده تفسيرا لتحويل همزة النقل إلى واو، والغريب قوله بجواز قلب الواو همزة فلم لم يقل بجواز بقائها على حالها الذي كانت عليه.

وقد يكون في الكلام لبس ناتج عن النقل عن ابن جني في معرض كلامه عن قلب الواو همزة، وهو يفسر قول المازني: «وإذا اجتمعت واوان في أول كلمة فلا بد من همز الأولى منهما.» انظر ابن جني، *المنصف*، مج١، ص٢١٧. وابن جني يتحدث عن فعل افتراضي وهو بناء فعل من وعد على فَوعل، وذلك لتجتمع له واوان، قال: «فإن بنيت الفعل للمفعول قلت فيهما جميعا: (وُوعِد) فجريا مجرى فُعِل من فاعل من (وعدت) إذا قلت (وُوعِد) كما جرى (حوقل و بوطر) مجرى (قوتل، وشوتم)؛ لأنهما محمولان على (فاعل) لانضمام ما قبل الواو وسكونها.

فإذا اجتمعت الواوان هكذا لم يجب قلب الأولى لاجتماعهما، لأن الثانية مدة؛ فجرت مجرى ألف واعد؛ فكما لا يجوز همزها في (واعد) كذلك لم يجب همزها في (ووعد) ولكن إن شئت همزتها لأنها مضمومة.» انظر: ابن جني، *المنصف*، مج١، ص٢١٩.

أما التغيرات الصوتية حسب القدماء فهي كالآتي:

أَوعَدَ ـــ(للمفعول) ← أُوعِدَ

ضم أوله وكسر ما قبل الآخر أما الواو (فاء الفعل) فلم تتغير.

ولكن من الناحية الصوتية الحديثة فالأمر كالآتي:

أ ـَ و ع ـَ د ـَ ـــ(للمفعول) ← أ ـُ و ع ـِ د ـَ

(بالمماثلة) ← أ ـُ ـُ ع ـِ د ـَ

أما المثال اليائي فهو حسب القدماء كالآتي:

أيقَنَ ـــ(للمفعول) ← أُوقِنَ

ضم أوله وقلبت الياء واوا، وكسر ماقبل الآخر.

أما حسب الأصواتيين فهو كالآتي:

أ ـَ ي ق ـَ ن ـَ ـــ(للمفعول) ← أ ـُ ي ق ـِ ن ـَ

(بالمماثلة) ← أ ـُ و ق ـِ ن ـَ

(بالمماثلة) ← أ ـُ ـُ ق ـِ ن ـَ

وقد سبق كتابة القواعد المنظمة لذلك في (١/٢ : ٢).

(فاعل)

المزيد بالألف: لا يختلف هذا عن الفعل الصحيح، ولذلك تطبق عليه ما جاء في الفقرة (١/٢ : ٢). غير أن ابن جني يجيز قلب الواو همزة لضمها، لا لاجتماع الواوين.[٣٩]

واعَدَ ـــ(للمفعول) ← وُوعِدَ ـــ(بالهمز) ← أُوعِدَ

ياسَرَ ـــ(للمفعول) ← يُوسِرَ

(فعّل)

المزيد بالتضعيف: لا يختلف عن الصحيح. غير أن المازني يجيز قلب الواو همزة، قال: «ولكن لضمة الواو يجوز الهمز، ومثل ذلك قوله جل ثناؤه: ﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ

(٣٩) ابن جني، *المنصف*، مج١، ص٢١٩.

﴿أُقِّتَتْ﴾،(٤٠) والأصل عندنا (وُقّتت) لأنها (فُعّلت) من الوقت، ولكنها ألزمت الهمز لانضمامها،(٤١) ولو كانت في غير القرآن لكان ترك الهمز جائزا».(٤٢)

(افتعل)

المزيد بالتاء مسبوقا بهمزة وصل: قال أبوحيان: «وإن كان افتعل من الوعد أو اليأس قلت: اوتُعِد واوتُئِس، واتّعِد واتّئِس بالإبدال والإدغام.»(٤٣) وهذا الكلام غامض بعض الشيء، لكن يمكن فهمه في ضوء ما جاء عن هذا الوزن عند المازني، وخلاصة ما يذهب إليه أن العلة أدغمت في التاء في هذا الوزن وتصاريفه، لأنه لو لم يفعل هذا لكثر تغير العلة وانقلابها، وهذا مفض إلى الثقل، ولذا أدغمت في حرف أجلد منها لتثبت على حال واحدة.(٤٤) وهذه هي اللغة المشهورة. وهناك لغة أخرى ذكرها المازني، قال: «وبعض العرب من أهل الحجاز ممن يوثق بعربيته لا يبدل الواو، والياء تاء في هذا الباب ويجعلهما تابعين لما قبلهما.»(٤٥)

ومن هنا نفهم أن أبا حيان يجيز اللغتين أي بناء الفعل للمفعول مع الإبقاء على الإدغام أو بناءه مع مراعاة الأصل قبل الإدغام، وهذه الأخيرة تقتضي الإبدال. وهذا بيانه بالأمثلة:

---

(٤٠) الآية ١١، سورة المرسلات.

(٤١) قال ابن جني في تفسير هذا: «وقوله (أقتت) ولكنها ألزمت الهمز لانضمامها، ليس يعني به أن الضم موجب للهمز، بل يريد أنه مجوّز للهمز، لأنه قد بين هذا في أول الفصل، فيقول: إنها ألزمت الهمز لانضمامها في أكثر الأمر وإن كان ترك الهمز جائزا كما يجوز أشياء كثيرة في القياس وإن لم يرد بها الاستعمال، على أن أبا عمرو قد قرأ (وقتت) بلا همز.» انظر: ابن جني، *المنصف*، مج١، ص٢٢٠.

(٤٢) ابن جني، *المنصف*، مج١، ص٢١٨.

(٤٣) أبوحيان، *ارتشاف الضرب*، مج٢، ص١٩٧.

(٤٤) ابن جني، *المنصف*، مج١، ص٢٢٢.

(٤٥) ابن جني، *المنصف*، مج١، ص٢٢٨.

الطريقة الأولى (بالإدغام):

اتّعَدَ < اوتعد ـــ(للمفعول) ← اُتُّعِدَ

اتّأَسَ < ايتأس ـــ(للمفعول) ← اُتُّئِسَ

ضم الحرف الثالث لأنه أول متحرك في الفعل مع مراعاة ضم همزة الوصل إتباعا لذلك، وكسر ما قبل الآخر.

وعند الأصواتيين يسمى هذا الإتباع مماثلة حيث تماثل حركة الهمزة وهي الكسرة الضمة فتصير ضمة.

اِتُّعِد ـــ(بالمماثلة) ← اُتُّعِد

الطريقة الثانية (بإبدال الياء):

(وعد) اتّعَد < اوتعد ـــ(للمفعول) ← اُوتُعِدَ

(يئس) اتّأَس < ايتأس ـــ(للمفعول) ← اُوتُئِسَ

ومن الناحية الصوتية للمثال الواوي ثلاث خطوات:

(للمفعول) ← ا ـِ وت ـُ ع ـِ د ـَ

(بالمماثلة) ← ا ـُ وت ـُ ع ـِ د ـَ

(بالمماثلة) ← ا ـُ ـُ ت ـُ ع ـِ د ـَ (=اوتعد)

أما المثال اليائي فأربع خطوات:

(للمفعول) ← ا ـِ ي ت ـُ ء ـِ س ـَ

(بالمماثلة) ← ا ـُ ي ت ـُ ء ـِ س ـَ

(بالمماثلة) ← ا ـُ و ت ـُ ء ـِ س ـَ

(بالمماثلة) ← ا ـُ ـُ ت ـُ ء ـِ س ـَ (=اوتئس)

وينبغي لنا هنا القول إن هذا الذي يذهب إليه أبوحيان هو من قبيل خلط اللهجات وجعلها في قاعدة واحدة، ذلك أننا نجزم أن الذي يدغم قبل البناء للمفعول يبقى على الإدغام بعده لأن العلة قائمة، وأن الذي يبدل هو صاحب اللهجة الحجازية التي لا تدغم. وهذا الذي ذهب إليه أبوحيان مسلك نجد النحويين قد يسلكونه حين يقعدون بناء على

صورتين لهجيتين مختلفتين؛ لذا يذهبون إلى جواز اتّباع أي منهما.(٤٦) ومن أمثلة ذلك قولهم بجواز الإمالة. ومعلوم أن اللهجة التي تميل لا تترك الإمالة حينا وتأتيها حينا آخر.(٤٧)

وعلى هذا لا يجوز القول إن المرء بالخيار فإن شاء أدغم وإن شاء أبدل إلا أن تكون اللغة الفصحى هي خلط للهجات مختلفة.

(استفعل)

- المزيد بالسين والتاء مسبوقا بهمزة وصل: وفيه تقلب الياء واوا،

(وزر) اِسْتَوْزَرَ ـــ(للمفعول) ← اُسْتُوزِرَ

ضم أول متحرك وهو التاء مع ضم همزة الوصل للإتباع، و كسر ما قبل الآخر.

أما من الناحية الصوتية فالمراحل كالآتي:

(للمفعول) ← ا ـِ س ت ـُ و ز ـِ ر ـَ

(بالمماثلة) ← ا ـُ س ت ـُ ز ـِ ر ـَ

(يقن) اِسْتَيْقَنَ ـــ(للمفعول) ← اُسْتُوقِنَ

ضم أول متحرك وهو التاء وأبدلت الياء لسكونها بعد ضم، مع ضم همزة الوصل للإتباع، وكسر ما قبل الآخر.

ومن الناحية الصوتية المراحل كالآتي:

(للمفعول) ← ا ـِ س ت ـُ ي ق ـِ ن ـَ

(بالمماثلة) ← ا ـُ س ت ـُ و ق ـِ ن ـَ

(بالمماثلة) ← ا ـُ س ت ـُ ـُ ق ـِ ن ـَ

---

(٤٦) انظر: إبراهيم أنيس، *اللغة بين القومية والعالمية* (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٠م)، ص ص ٢١٩ - ٢٢٠.

(٤٧) قال إبراهيم أنيس: «هذا ولا نستطيع أن نتصور كيف جعل النحاة الإمالة من الأمور الجائزة!! فقد قرروا أن كل ممال يجوز فتحه! ولو صح هذا القول لأمكن أن نتصور أن من القبائل من كانوا يميلون ويفتحون كما تشاء لهم أهواؤهم، وذلك أمر لا يقبله اللغوي الحديث، إذ ليس الأمر أمر مواضعة مقصودة متعمدة، وإنما هو عادة لكل قبيلة. فتلك التي تميل لا تستطيع غير الإمالة، وتلك التي تفتح لا تطاوعها ألسنتها بغير الفتح. فالمسألة لا تعدو أن تكون عادة ككل العادات اللغوية،ـ

ب/ ٢ : ٢ ـ معتل العين (الأجوف)

(أفعل)

قد تكون عين الأجوف المزيد بالهمزة ألفا منقلبة عن واو أو ياء، ولذلك تعاد إلى أصلها لتغير أسباب القلب وتقلب الواو ياء لسكونها بعد الكسر. ويمكن القول إن البناء للمفعول سابق على التغير الحادث في المبني للفاعل.

(قوم) أقامَ < أقوَمَ ـــ(للمفعول) ← أُقيمَ

ضم أوله وكسر ما قبل آخره ثم أعل بالنقل ثم قلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة. والخطوات حسب الأصواتيين:

ء ـَ ق و ـَ م ـَ (للمفعول) ← ء ـُ ق و ـِ م ـَ

(بالقلب المكاني) ← ء ـُ ق ـِ و م ـَ

(بالمماثلة) ← ء ـُ ق ـِ ي م ـَ

(بالمماثلة) ← ء ـُ ق ـِ ـِ م ـَ

(بيع) أباعَ < أبيَعَ ـــ(للمفعول) ← أُبيعَ

ضم أوله وكسر ما قبل آخره ثم أعل بالنقل وبقيت الياء على حالها. والخطوات حسب الأصواتيين:

ء ـَ ب ي ـَ ع ـَ (للمفعول) ← ء ـُ ب ي ـِ ع ـَ

(قلب مكاني) ← ء ـُ ب ـِ ي ع ـَ

(بالمماثلة) ← ء ـُ ب ـِ ـِ ع ـَ

ـ يتوارثها الخلف عن السلف دون شعور بها. فكان واجب النحاة أن يقولوا إن الإمالة لا مفر منها عند تلك القبيلة التي تميل في كلامها، والفتح واجب عند من لا يستطيعون غيره كمعظم الحجازيين. أما إذا كان النحاة قد أرادوا بجواز الإمالة أن يجوز لنا الآن حين نقرأ القرآن الإمالة أو الفتح، فهذا أمر آخر لا نعرض له هنا بشيء.» انظر: إبراهيم أنيس، *في اللهجات العربية* (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٣م)، ص٦٩. وعقب عبدالفتاح شلبي على قول أنيس السابق فبين أن الذين ذهبوا هذا المذهب من النحويين هم المتأخرون منهم مثل ابن يعيش والرضي والسيوطي وخالد الأزهري، أما المتقدمون من النحويين والقراء فيذهبون إلى ما ذهب إليه أنيس، ثم ذكر من أقوالهم ما يؤيد قوله. انظر: عبدالفتاح إسماعيل شلبي، *في الدراسات القرآنية واللغوية: الإمالة في القراءات واللهجات العربية* (القاهرة: دار نهضة مصر، ١٩٧١م)، ص ص٩٧ـ٩٨.

والقواعد المنظمة لذلك تكتب هكذا:

القلب المكاني: ع١ ح٢ ← ح٢ ع١ / ص -

وتعني أن العلة والحركة التي بعدها تتبادلان المواقع إن سبقا بصامت.

المماثلة الأولى: ع ← ع / ح ـ ص

[- أمامي] [+ أمامي] [+ أمامي]

وتعني أن العلة الخلفية (الواو) تصير أمامية (ياء) إذا وقعت بين حركة أمامية (كسرة)، وصامت.

المماثلة الثانية: ع ← ح / ح ـ ص

[∞ أمامي] [∞ أمامي] [∞ أمامي]

وتعني أن العلة الأمامية (الياء) تصير حركة أمامية (كسرة) إذا وقعت بين حركة أمامية وصامت. وأن العلة الخلفية (الواو) تصير حركة خلفية (ضمة) إذا وقعت بين حركة خلفية وصامت.

ويشترط في هذه الإجراءات كون التغير في العلة يحدث في المبني للفاعل فإن كانت العلة لا تتغير في المبني للفاعل فإنها لا تتغير في المبني للمفعول أيضا: (٤٨)

(طول) أَطوَل ـــ(للمفعول) ← أُطوِل

(غيل) أَغيَلَ ـــ(للمفعول) ← أُغيِلَ

ومعنى ذلك أن اليائي لا يعل بالنقل.

(فاعل)

قال عنه ابن أبي الربيع: «وكذلك تقول في بايع: بُويِع، وفي وارى: ووري، ولا تقلب الواو الأولى همزة على اللزوم، وكذلك لا تقلب الواو ياء لاجتماعهما وسبق إحداهما بالسكون لما ذكرته قبل.»(٤٩) والتعليل لهذا سبق عند أبي علي الفارسي، قال: «فأما سويرَ

(٤٨) أبوحيان، *ارتشاف الضرب*، مج٢، ص١٩٨.

(٤٩) ابن أبي الربيع، *البسيط*، مج٢، ص٩٥٥. وهو يقصد التباس بناء المفعول من فاعل بالبناء من فعّل، انظر: ابن أبي الربيع، *البسيط*، مج٢، ص٩٥٣.

وبويعَ وتُسويرَ وتُبويعَ. فلا تدغم الواو في الياء وإن كانت ساكنة متقدمة للياء. لأن الواو غير لازمة ألا ترى أنك تقول: سايَرَ فتزول الواو، ومع ذلك فلو أدغم لالتبس بفُعّل وتُفُعّل.»(٥٠)

ونخلص مما قرره ابن أبي الربيع إلى أن هذا الفعل لا يختلف عن الفعل الصحيح عندهم، إذ تنطبق عليه القاعدة التي مرت في فقرة (ا/٢ : ٢):

(بيع) بايع ـــ(للمفعول) ← بُويِعَ

(قول) قاول ـــ(للمفعول) ← قُوِولَ

(فعّل)

والمزيد بالتضعيف لا يختلف أيضا عن الصحيح فتطبق عليه القاعدة العامة دون حدوث تغيرات أخرى.

(بيع) بيّع ـــ(للمفعول) ← بُيِّعَ

(قول) قوّل ـــ(للمفعول) ← قُوِّلَ

وقد يكون من المفيد أن ننقل هنا قولا للمازني عن بعض أوزان ما عينه علة لكنها تصح قال: «واعلم أن (فاعلت، وتفاعلنا، وفعّلت، وتفعّلنا) يصححن ولا يعللن، وذلك قولك: (قاولت زيدا وبايعته، وتقاولنا وتبايعنا). وتصح المصادر كما صحت الأفعال.»(٥١) والأفعال المبنية للمفعول منها تصح أيضا.

(افتعل، انفعل)

أما المزيد بالتاء والمزيد بالنون مسبوقين بهمزة وصل فيوافقان الفعل الأجوف المجرد في ثلاث الطرق للبناء للمفعول.(٥٢) ولذلك ينطبق عليهما ما جاء في الفقرة (ب/١ : ٢).

---

(٥٠) أبوعلي الحسن بن أحمد الفارسي، *التكملة*، تحقيق حسن شاذلي فرهود (الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، ١٩٨١م)، ص٢٦٠.

(٥١) ابن جني، *المنصف*، مج١، ص٣٠٢.

(٥٢) تكاد تنبه معظم الكتب النحوية على هذه الظاهرة. انظر على سبيل المثال: ابن جني، *المنصف*، مج١، ص٢٩٤؛ أبو عمرو عثمان بن الحاجب، *شرح الوافية نظم الكافية*، تحقيق موسى بنّاي-

قال المازني «واذا قلت (فُعل من هذا) قلت (أُختِيرَ، وأُنقِيدَ)، فتحول الكسرة على التاء، والقاف كما فعل ذلك بـ(بيع، وقيل).»(٥٣)

اختار ـــ(للمفعول) ← اخْتِيرَ (بإخلاص الياء)
اخْتُيرَ (بالإشمام)
اخْتور (بإخلاص الواو)
انقاد ـــ(للمفعول) ← انْقِيدَ (بإخلاص الياء)

ـــ علوان العليلي (بغداد: جامعة المستنصرية، ١٩٨٠م)، ص٣٥٩؛ الرضي، *شرح الكافية*، مج٢، ص٢٧١؛ تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الاسفراييني، *لباب الإعراب*، تحقيق بهاء الدين عبدالوهاب عبدالرحمن (الرياض: دار الرفاعي، ١٩٨٤م)، ص٢٤٠، أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك، *تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد*، تحقيق محمد كامل بركات (القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٧م)، ص٧٨؛ ابن أبي الربيع، *البسيط*، مج٢، ص٩٥٦؛ أبوحيان، *ارتشاف الضرب*، مج٢، ص ١٩٧؛ المرادي، *شرح الألفية*، مج١، ص٢٧؛ أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن هشام، *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*، بعناية محمد عبدالعزيز النجار (القاهرة: مطبعة السعادة، ١٩٧٣م)، مج٢، ص٥٨.

أما سيبويه فذكر موافقتها للمجرد في الطريقة الأولى وهي إعلال حرف العلة بنقل كسرته إلى ما قبله وجعله ياء إن كان غير ياء. انظر: سيبويه، *الكتاب*، مج٤، ص٣٤٧. ومال بعض النحويين إلى رد هذه الظاهرة، من ذلك ما نقل أبو حيان في *الارتشاف*: «وقال خطّاب المارديّ في كتاب الترشيح، وكان قياسها يعني اختير وانقيد أن يجري مجرى قيل وبيع في الإشمام، وفي قلب الياء واوا كما قيل بوع وكول الطعام، ولكني لم أره قولا لأحد انتهى. وقال أبو الحكم بن عذرة اللغة الثالثة وهي: قول وبوع، هي أردأ اللغات، ولا تكون إلا في الثلاثي فأما الزائد فليس فيه إلا النقل نحو: اقتيد فعلى هذا لا يجوز انقود ولا اختور.» انظر: أبوحيان، *ارتشاف الضرب*، مج٢، ص ص١٩٧ـ١٩٨.

وقد يذهب الذهن إلى أن النحويين قاسوا الفعل على المجرد لولا قول المازني: «ولم يؤخذ هذا إلا عن العرب»، قال ابن جني شارحا: «وقوله: (ولم يؤخذ هذا إلا عن العرب) يقول: لم يقدم على هذه الأقوال بالقياس، بل هي مسموعة عن العرب.» انظر: ابن جني، المنصف، مج١، ص٢٩٥. وقد يكون كل هذا مبنيا على قول لسيبويه ـ على غموض ـ وهو: «فتجري تير وقيد مجرى قيل وبيع في كل شيء.» انظر: سيبويه، *الكتاب*، مج٤، ص٣٤٧.

(٥٣) ابن جني، *المنصف*، مج١، ص٢٩٣.

انْقُيد (بالإشمام)
انْقُود (بإخلاص الواو)

ونبه المرادي إلى أن حركة همزة الوصل تتبع حركة الثالث، قال: «ومن كسر الثالث كسر الهمزة، ومن ضم الثالث ضم الهمزة، ومن أشمه أشمها.»(٥٤)

(استفعل)

أما المزيد بسين وتاء مسبوقتين بهمزة وصل فهو مثل (أفعل) المعتل العين في أن حرف العلة يجعل ياء، لأن العلة عين ساكن ما قبلها، ولذا تنقل حركتها إلى الساكن قبلها، وتصير العلة مناسبة للحركة:

(بين) اسْتَبان < اسْتَبْيَنَ ← اسْتُبْيِنَ ← اسْتُبِينْ

هذا حسب القدماء أما صوتيا فالمراحل:

ء ـِ س ت ـَ ب ي ـَ ن ـَ (للمفعول) ← ء ـُ س ت ـُ ب ي ـِ ن ـَ
(بالقلب المكاني) ← ء ـُ س ت ـُ ب ـِ ي ن ـَ
(بالمماثلة) ← ء ـُ س ت ـُ ب ـِ ـِ ن ـَ

أما مثال الواوي فهو:

(عود) استعاد ← استَعْوَدَ (للمفعول) ← اُسْتُعْوِدَ
(بالنقل) ← اُستُعْوِدَ
(بالقلب إلى ياء) ← اُستُعِيدَ

قلبت الواو ياء لسكونها بعد كسر.

أما صوتيا فالمراحل:

ء ـِ س ت ـَ ع و ـَ د ـَ (للمفعول) ← ء ـُ س ت ـُ ع و ـِ د ـَ
(بالقلب المكاني) ← ء ـُ س ت ـُ ع ـِ و د ـَ

(٥٤) المرادي، شرح *الألفية*، مج٢، ص٢٨.

(بالمماثلة) ← ءُ س ت عُ ـِ ي د ـَ
(بالمماثلة) ← ءُ س ت عُ ـِ ـِ د ـَ

وبيّن الرضي أن هذا النقل للحركة مشروط بأن الفعل أجوف لا لفيف أي معتل اللام، فلا نقل في طوى ولا أقوى، ولا استقوى، وكذلك لا تنقل في مثل انطوى واجتوى. (٥٥)

ويمكن القول أيضا إن هذا لا ينطبق على الأفعال التي صحت فيها العلة نحو: استحوَذَ، استروَحَ، استغيَلَ.

ب/ ٢ : ٣ ـ **معتل اللام (الناقص)**. لا يختلف المزيد عن المجرد في تغيراته الصوتية، لأن هذه التغيرات خاصة بآخر الفعل. ولذا يطبق عليه القاعدة الواردة في (ب/ ١ : ٣). ومثاله:

قَضّى ← قُضِّيَ
قَاضَى ← قُوضِيَ
استَدعَى ← اُستُدعِيَ

ب/ ٢ : ٤ ـ **معتل الفاء واللام (اللفيف المفروق)**. يجمع هذا الفعل بين صفات المثال والناقص، ولذلك فإن هذا الفعل حين يضم أوله ويكسر ما قبل آخره حسب القاعدة العامة للبناء للمفعول فإن فاءه قد تقلب إلى واو إن كانت ياء ولامه قد تقلب ياء إن كانت ألفا، وإن كانت منقلبة عن واو، قال أبوحيان: «ومعتل الفاء واللام بالياء نحو: أيديت عنده يدا، أو بالواو نحو: واريت، تقول: أُودِيَ، وُورِيَ، ويجوز أُورِي.»(٥٦)

يتبين من النص السابق أن الفاء إن كانت ياء في وزن (أفعل) فإنها تقلب واوا:
(يدي) أيدى < أيدي ـــ(للمفعول) أُودِيَ

(٥٥) الرضي، *شرح الكافية*، مج٢، ص٢٧١.
(٥٦) أبوحيان، *ارتشاف الضرب*، مج٢، ص١٩٨؛ وانظر في تعليل قلب الواو همزة: ابن جني، *المنصف*، مج١، ص٢١٩.

ضُم أوله وكُسِر ما قبل آخره وقلبت فاؤه (الياء) واوا لسكونها بعد ضم. أما صوتيا فالمراحل كالآتي:

ء ـَ ي د ـَ ي ـَ (للمفعول) ← ي ـُ ي د ـِ ي ـَ

(بالمماثلة) ← ء ـُ و د ـِ ي ـَ

(بالمماثلة) ← ء ـُ ـُ د ـِ ي ـَ

أما إن كانت الفاء ياء في وزن (فاعل)، نحو: يادى،[٥٧] فإنها لا تقلب:

(يدي) يادى < يادي ـــ(للمفعول) ← يُودِيَ

أمّا إن كانت الفاء واوا فهي في وزن (أفعل)، و(استفعل) لا تتغير نحو: أوحى واستوحى.[٥٨]

(وحي) أوحى ـــ(للمفعول) ← أُوحِيَ

ضم أوله وكسر ما قبل آخره، وقلبت الألف ياء.

أما صوتيا فالمراحل:

ء ـَ و ح ـَ ي ـَ ـــ(للمفعول) ← ء ـُ و ح ـِ ي ـَ

(للمماثلة) ← ء ـُ ـُ ح ـِ ي ـَ

أما على وزن (فاعل) فإنه يجوز قلبها همزة لانضمامها، ولذلك أورد لها أبوحيان طريقتين:

(وري) وارى ـــ(للمفعول) ← وُورِيَ

و (بالقلب) ← أُورِيَ

أما من الناحية الصوتية فقد سبق تفسير تحول ألف (فاعل) إلى واو، أما تحول الواو (فاء الفعل) إلى همزة حسب الطريقة الثانية فيفسر في ضوء قانون المخالفة:[٥٩]

و ـُ ـُ ر ـِ ي ـَ ـــ(بالمخالفة) ← ء ـُ ـُ ر ـِ ي ـَ

---

(٥٧) جاء في *الصحاح*: «وياديت فلانا: جازيته يدا بيد.» انظر: إسماعيل بن حماد الجوهري، *الصحاح*، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٩م)، مج٦، ص٢٥٤٠.

(٥٨) جاء في *المصباح*: «واستوحيت فلانا: استصرخته.» انظر: أحمد بن محمد الفيومي، *المصباح المنير* (القاهرة: مطبعة الحلبي، ١٩٥٠) مج٢، ص٣٢٧.

(٥٩) انظر في شرح هذه القضية: المطلبي، *في الأصوات اللغوية*، ص ص٢٨٧ - ٢٨٨.

ب/ ٢ : ٥ ـ معتل العين واللام (لفيف مقرون). لا يجمع هذا الفعل في تغيره صفات الأجوف والناقص بل إن العين تصح، وقد سبق أن مرت الإشارة إلى شيء من هذا. يقول أبوحيان: «ومعتل العين واللام نحو: أحيا واستحيا، وأغوى واستغوى. تقول: أُحيِيَ، واسْتُحيِيَ، وأُغوِيَ واسْتُغوِيَ. ويجوز: أُحِيّ، واسْتُحِيّ.»(٦٠)

ثانيا: الفعل المضارع

القاعدة العامة التي تنظم بناء (الفعل المضارع) للمفعول هي أنه يضم الحرف الأول منه وهو حرف المضارعة، ويفتح ما قبل الآخر.

ويتصف الفعل المضارع بأنه أقل تغيرا من الفعل الماضي، ويرجع ذلك إلى أنه يبدأ ببداية محددة هي حرف المضارعة، وهي سابقة مطردة في جميع الأفعال المجرد منها والمزيد، الصحيح منها والمعتل، ويجري البناء على ضمها. وقد يحدث شيء من التغير نتيجة ضمها يشير إليه الصرفيون في بعض الأفعال المعتلة، لكنهم قد يهملون بعض التغيرات الصوتية الأخرى التي نجد الأصواتيين قد ينبهون إلى شيء منها نذكره في موضعه. ومن أهم مظاهر التغير ما يحدث في الأفعال بسبب الفتحة، إذ لها تأثير على عين الفعل ولامه.

وهو وإن يكن أقل من الفعل الماضي تغيرا بسبب ثبات أوله فإنه لا يخلو من تغير لأنه كالماضي فيه الصحيح والمعتل، والمجرد والمزيد. ويمكن كتابة القاعدة الصرفية العامة التي تنظم هذا الفعل هكذا:

ح١ ح٢ ← [ح ح / [+للمفعول]
[+عال] [-عال] [+مضارع]
[-أمامي]]

وتعني أن المضارع إذا بني للمفعول فإن أول حركة فيه تصير عالية خلفية (ضمة)، وأن آخر حركة من بنائه تصير غير عالية (فتحة).

١ ـ المضارع الصحيح

والفعل الصحيح فيه المجرد والمزيد، ونبدأ بالمجرد ثم المزيد.

---

(٦٠) أبوحيان، *ارتشاف الضرب*، مج٢، ص١٩٨.

١/ ١ ـ المضارع الصحيح المجرد

وفي الفعل المجرد أنواع من الأفعال منها: السالم، والمهموز، والمضعف.

١/ ١ : ١ ـ المضارع السالم. قال الزجاجي: «فإن كان الفعل مستقبلا، ضم أوله، وفتح ثالثه.»(٦١) وهذا ينطبق على الأفعال الثلاثية. أما الرباعية وما ألحق بها فيفتح رابعه. وأجود من هذا أن يقال إن الفعل المضارع من الصحيح السالم يضم حرف المضارعة منه ويفتح ما قبل آخره. مثال ذلك:

يَضرِب ← يُضْرَب

ي ـَ ض ر ـِ ب ← ي ـُ ض ر ـَ ب

يُدَحْرِج ← يُدَحْرَج

ي ـُ د ـَ ح ر ـِ ج ← ي ـُ د ـَ ح ر ـَ ج

يُجَلْبِب ← يُجَلْبَب

ي ـُ ج ـَ ل ب ـِ ب ← ي ـُ ج ـَ ل ب ـَ ب

١/ ١ : ٢ ـ المضارع المهموز. لا يختلف هذا الفعل عن السالم إلا في مسألة واحدة وهي أن الفاء إن كانت همزة فإنها تعل عند إسناده إلى المتكلم حسب قول الصرفيين فتقلب إلى واو، مثال ذلك:

يُـؤمَـر ـــ(للمتكلم) ← أُؤمَر ـــ(بالإعلال) ← أُومَر

على أنه من الناحية الصوتية يمكن القول إنه أقحمت ضمة للتخلص من سكون الهمزة الثانية،(٦٢)

---

(٦١) الزجاجي، *الجمل*، ص٧٧.

(٦٢) هناك ميل إلى التخلص من السكون، ولهذا الميل شواهد بينة وأخرى غير بينة، ومن شواهده البينة ظاهرة القلقلة في القراءات القرآنية، قال ابن الجزري: «ويقال اللقلقة، خمس يجمعها قولك: قطب جد، وأضاف بعضهم إليها الهمزة لأنها مجهورة شديدة... وسميت هذه الحروف بذلك لأنها إذا سكنت ضعفت فاشتبهت بغيرها فيحتاج إلى ظهور صوت يشبه النبرة حال سكونهن في الوقف وغيره وإلى زيادة إتمام النطق بهن، فذلك الصوت في سكونهن أبين منه في حركتهن، وهو في الوقف أمكن.» انظر: أبو الخير محمد بن محمد بن الجزري، *النشر في القراءات العشر* (القاهرة: المكتبة التجارية، د.ت.)، مج١، ص٢٠٣. ومن ذلك تحريك الساكن، قال سيبويه: «وذلك قول بعض العرب: هذا بكُرْ، ومن بكِرْ،» وعلل سيبويه هذا بكراهتهم التقاء-

فوقعت بين حركتين فحذفت، فتكونت الضمة الطويلة: (٦٣)

أ ـُ أ م ـَ ر ـــ(بالتحريك) ← أ ـُ أ ـُ م ـَ ر

أ ـُ أ ـُ م ـَ ر ـــ(بالحذف) ← أ ـُ ـُ م ـَ ر (= أومَر)

١/ ١ : ٣ ـ المضارع المضعّف. يضم حرف المضارعة ويفتح ما قبل الآخر، ثم تلقى حركة عين الفعل على الفاء؛ وذلك لإدغام العين في اللام. قال سيبويه: «لما أسكنوا العين ألقوا حركتها على الفاء.»(٦٤) مثل:

ـ ساكنين. انظر: سيبويه، *الكتاب*، مج٤، ص١٧٣. وليس التحريك بواجب لأن التقاء الساكنين جائز في الوقف، لكنها لغة رواها سيبويه، وهي لغة متصلة إلى اليوم نسمعها في المدن الحجازية، والسودان بالضمة، والجزيرة، والشام بعامة بالكسرة. وذهب نعيم علوية في دراسة للسكون إلى أن الساكن يتحرك بتكراره مع حركة، قال: «ولا بد لك من الشعور بتكرار الساكن أينما وجد. وإذا أخطأت إدراك مكرره الخافت المتحرك، فما عليك إلا الإبطاء في لفظه حتى تتأكد من أن كل حرف ساكن يجمع إليه مكرره المتحرك حتى كأن السكون نفسه لا يخلو من الحركة. وإذا بدا لأعيننا العكس فهذا توهم.» انظر: نعيم علوية، *بحوث لسانية* (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، ١٩٨٤م)، ص١٩٠.

(٦٣) المطلبي، *في الأصوات اللغوية*، ص١٨٠.

(٦٤) انظر: سيبويه، *الكتاب*، مج٤، ص٤٢٣. وهذا تعبير قد نصادفه في بعض الكتب النحوية، من ذلك قول سيبويه: «ولكنهم ألقوا عليها حركة المسكن.» انظر: سيبويه، *الكتاب*، مج٤، ص٤١٩، وقوله: «حذفوا وألقوا الحركة على الفاء.» سيبويه، *الكتاب*، ص٤٢٢. وهذا تسمّح في التعبير ربّما دعا إلى الاعتقاد بأن الحركات فوق الحروف حسب الرسم الإملائي؛ ولعلهم لذلك لم يعدوا تأخر الحرف عن حركته من قبيل القلب المكاني، وقد عقد ابن جني لهذه القضية فصلا في الخصائص أثبت فيه أن الحركة بعد الحرف، وهو باب «باب محل الحركات من الحروف معها أم قبلها أم بعدها.» انظر: ابن جني، *الخصائص*، تحقيق محمد علي النجار (القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٥٢م)، مج٢، ص٣٢١؛ ومثل ذلك ورد في *سر صناعة الإعراب* بعد قوله: «واعلم أن الحركة التي يتحملها الحرف لا تخلو أن تكون في المرتبة قبله، أو معه، أو بعده.» انظر: ابن جني، *سر صناعة الإعراب*، تحقيق حسن هنداوي (دمشق: دار القلم، ١٩٨٥م)، مج١، ص٢٨. وعلى الرغم من ذلك فإنهم قد يعبرون عن تأخر الحركة عن الحرف حين يجدون هذا ـ

يَرْدُد ← يُرْدَد ← يُرَدّ

ولا يختلف قول الأصـواتيين عن هذا إلا في طريقة التعبير عن المسألة، وهو اختلاف له أهميته؛[٦٥] وقولهم هو حدوث قلب مكاني بين الدال والفتحة بعدها:[٦٦]

ي ـَ ر د ـُ د ـ (للمفعول) ← ي ـُ ر د ـَ د

ي ـُ رد ـَ د ـ (بالقلب) ← ي ـُ ر ـَ د د (يُرَدّ)

ا/ ٢ ـ المضارع الصحيح المزيد

المضارع الصحيح المزيد: يضم أوله ويفتح ما قبل الآخر إن لم يكن مفتوحا:

يَتعلّم ← يُتَعلّم

يَستخرِج ← يُستَخرَج

يُضارِب ← يُضارَب

يُبيطِر ← يُبيطَر

ويلاحظ أن الفعل لا يختلف عن المجرد السالم إذ هو على القاعدة العامة للبناء للمفعول. ولم يضم الحرف الثاني من المزيد بالتاء كما ضم الماضي منه؛ وذلك راجع إلى طبيعة الفعل المضارع فهو مطرد من حيث الزيادة الإلصاقية، وهي سابقة حرف المضارعة، وهذه السابقة

– مهمّا، ولكنهم لا يسوّون بين الحرف والحركة بل هي تابعة له، وهذا واضح من طريقة ابن يعيش في صياغة عبارته (مكان الحركة منه) في قوله: «فإذا أسكنوا الأول منهما أدغموا فيتّصل بالثاني، وإذا حركوه لم يتّصل به لأن الحركة تحول بينهما؛ لأن محل الحركة من الحرف بعده ولذلك يمتنع إدغام المحرك.» انظر: أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، *شرح المفصل* (القاهرة: دار الطباعة المنيرية، د.ت.)، مج ١٠، ص١٢١. وكل هذا الجدل الذي أداره ابن جني في كتابيه سببه التصور الذي انطلق من الرسم الإملائي عند فئة من النحويين.

(٦٥) عقد داود عبده فصلا لدراسة القلب المكاني، وبيّن أن اللغويين القدماء حصروا القلب المكاني في الصوامت، ولكن حين تنقل الحركة قبل الصامت فإن ذلك لا يعد عندهم من القلب المكاني، وعلل ذلـك بأن النظام الكتابي أهمل الحركات وجعلها لواحق للصوامت لا مجاورة، أما جعلها مجاورة لها فهو ما يقتضيه واقع اللغة. انظر: داود عبده، *أبحاث في اللغة العربية* (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٧٣م)، ص ص١٣٢-١٣٣.

(٦٦) عبده، *أبحاث في اللغة العربية*، ص١٣٣.

مطردة مع جميع أنواع الفعل، ويبنى الفعل للمفعول بضمها لا بضم الحرف الأول من الفعل على نحو ما يفعل في بعض الأفعال الماضية. ومن أجل ذلك تساوت الأفعال المضارعة في نظامها هذا.

ب ـ المضارع المعتل

والمعتل منه المجرد والمزيد، وعلى هذا يجري التفريع.

ب/ ١ ـ المضارع المعتل المجرد

وينقسم الفعل المعتل إلى أقسام حسب حرف العلة.

ب/ ١ : ١ ـ **المضارع المجرد المثال**. هذا المضارع له حكم الصحيح، وتعود إليه الواو إن كان واويا:

يجد < يَوْجِد ← يُوجَد

وتجعل ياء اليائي واوا:

يَيْسِر ← يُوسَر

ي ـَ ي س ـِ ر ← ي ـُ ي س ـَ ر ← ي ـُ و س ـَ ر

أما من الناحية الصوتية فثمة بعض الاختلاف، ويتمثل هذا بالقول بأن الواو لا تعود، ولكن الفعل يحول للمفعول في المرحلة السابقة على حذف الواو، ثم تحول الواو إلى ضمة لتكونا ضمة طويلة: (٦٧)

(يجد)

ي ـَ و ج ـِ د ـــ(للمفعول) ← ي ـُ و ج ـَ د

ي ـُ و ج ـَ د ـــ(بالمماثلة) ← ي ـُـ ج ـَ د (= يوجَد)

(ييسر)

ي ـَ ي س ـِ ر ـــ(للمفعول) ← ي ـُ ي س ـَ ر

ي ـُ ي س ـَ ر ـــ(بالمماثلة) ← ي ـُ و س ـَ ر

ي ـُ و س ـَ ر ـــ(بالمماثلة) ← ي ـُـ س ـَ ر (= يوسَر)

---

(٦٧) انظر في تحول الواو إلى ضمة، والياء إلى كسرة: عبده، *دراسات في علم العربية*، ص٣٣ وما بعدها.

ب/ ١ : ٢ المضارع المجرد الأجوف. قال ابن عصفور: «فأما المضارع فيفعل به ما يفعل بالصحيح ثم تنقل الفتحة من حرف العلة إلى الساكن قبله، ويقلب حرف العلة ألفا، فتقول: يُقال، ويُباع، والأصل: يُبْيَع ويُقْوَل، فنقلت الفتحة من الياء والواو إلى ما قبلها فصارا: يُقَوْل ويُبَيْع، ثم انقلبت الياء والواو ألفا لتحرك ما قبلها في اللفظ وتحركهما في الأصل.»(٦٨) وهذا بيان قوله:

يَقُول > يَقْوُل (للمفعول) ← يُقْوَل

يُقْوَل (بنقل الحركة) ← يُقَوْل (بالقلب) ← يُقال

يَبِيع > يَبْيِع (للمفعول) ← يُبْيَع

يُبْيَع (بالنقل) ← يُبَيْع (بالقلب) ← يُباع

وليس من السهل قبول ما يذهب إليه الصرفيون، لأن التغير عندهم اعتمد على شروط لم تجتمع للصوت في صورة لفظية واحدة، بل في صورتين منفصلتين، لذلك يمكن القول بتفسير صوتي يعتمد على افتراض إقحام حركة قصيرة للتخلص من السكون السابق على العلة:(٦٩)

ي ـُ ق و ـَ ل (بإقحام الحركة) ← ي ـُ ق ـِ و ـَ ل

ي ـُ ق ـِ و ـَ ل (بالمماثلة) ← ي ـُ ق ـَ و ـَ ل

ي ـُ ق ـَ و ـَ ل (بالحذف) ← ي ـُ ق ـَ ـَ ل (يقال)

ومثله يباع:

ي ـُ ب ي ـَ ع (بإقحام الحركة) ← ي ـُ ب ـِ ي ـَ ع

ي ـُ ب ـِ ي ـَ ع (بالمماثلة) ← ي ـُ ب ـَ ي ـَ ع

ي ـُ ب ـَ ي ـَ ع (بالحذف) ← ي ـُ ب ـَ ـَ ع (يباع)

---

(٦٨) ابن عصفور، *شرح جمل الزجاجي*، مج١، ص٥٤٢.

(٦٩) إقحام الحركة في نظام العربية الصوتي هو الوسيلة للتخلص من التقاء ساكنين ـ بتعبير القدماء ـ نحو: ذهبتِ البنت. ولذلك يؤتى عند البدء بساكن بهمزة الوصل محركة. انظر قانون إقحام الحركة عند: داود عبده، «ترتيب تطبيق القواعد الصوتية في اللغة العربية،» *المجلة العربية للدراسات اللغوية*، ع١ (١٩٨٢م) ص ١١٢.

وقد يسأل هنا لم ماثلت الكسرة الفتحة، ولم تماثل الفتحة الكسرة؟ وهناك أكثر من إجابة عن هذا، إحداها أن الكسرة طارئة والغرض منها التحريك وفي هذا تتساوى الحركات، والثانية أن الفتحة هي التالية والصوت الثاني هو المؤثر في المماثلة غالبا، والثالثة أن الفتحة هي حركة العين، وهي حركة مهمة في الفعل.(٧٠)

ب/ ١ : ٣ ـ **المضارع المجرد الناقص**. يضم أوله ويفتح ما قبل آخره وتقلب العلة ألفا:

يَغشى (للمفعول) ← يُغشَى
يَرمي (للمفعول) ← يُرمَى
يَدعُو (للمفعول) ← يُدعَى

ويذهب ابن جني إلى أن الواو قلبت ياء ثم ألفاً قال: «وأما إبدالها منهما منقلبتين فقولهم: أعطى، وأغزى، واستقصى، وملهى، ومغزى، ومدعى. أصل هذا كله: أعطو، وأغزو، واستقصو، وملهو، ومغزو، ومدعو. فلما وقعت الواو رابعة فصاعدا قلبت ياء، فصارت في التقدير: أعطي، وأغزي، واستقصي، وملهي، ومغزي، ومدعي. فلما وقعت الياء طرفا في موضع حركة وما قبلها مفتوح قلبت ألفا، فصارت: أغزى، وأعطى، وملهى، ومغزى، فالألف إذن إنما هي بدل من الياء المبدلة من الواو.»(٧١)

لكن يمكن القول من الناحية الصوتية إن البناء للمفعول ينطلق من الفعل قبل حدوث التغيرات الصوتية عليه في المبني للمعلوم:

(يغشى)

ي ـَ غ ش ـَ ي ـُ (للمفعول) ← ي ـُ غ ش ـَ ي ـُ
ي ـُ غ ش ـَ ي ـُ (بحذف الياء) ← ي ـُ غ ش ـَ ـُ
ي ـُ غ ش ـَ ـُ (بالمماثلة) ← ي ـُ غ ش ـَ ـَ (= يُغشى)

(٧٠) يذهب الطيب البكوش إلى أن حركة العين مهمة ولذلك نجدها تؤثر على غيرها من الحركات عند المماثلة، وقد عقد فصلا لبيان أهمية العين وحركة العين. انظر: البكوش، *التصريف العربي*، ص١٩٠.

(٧١) ابن جني، *سر صناعة الإعراب*، مج٢، ص٦٧٢.

(يرمي)

ي ـَ ر م ـِ ي ـُ (للمفعول) ← ي ـُ ر م ـَ ي ـُ

ي ـُ ر م ـَ ي ـُ (بحذف الياء) ← ي ـُ ر م ـَ ـُ

ي ـُ ر م ـَ ـُ (بالمماثلة) ← ي ـُ ر م ـَ ـَ (= يُرمى)

(يدعو)

ي ـَ د ع ـُ و ـُ (للمفعول) ← ي ـُ د ع ـَ و ـُ

ي ـُ د ع ـَ و ـُ (بحذف الواو) ← ي ـُ د ع ـَ ـُ

ي ـُ د ع ـَ ـُ (بالمماثلة) ← ي ـُ د ع ـَ ـَ (= يُدعى)

ب/ ٢ ـ المضارع المعتل المزيد

وعلى نحو ما تفرع المجرد حسب حرف العلة يتفرع المزيد، غير أن هذا يختلف عن المجرد بكثرة الأبنية لتعدد حروف الزيادة، ولذا سوف نذكر ما يحدث في الفعل المعتل من تغيرات حسب حرف العلة أولا، وتحت كل حرف تدرس الأفعال حسب أبنية المزيد ولذلك سوف تتكرر الأبنية مع كل حرف من حروف الفعل الثلاثة.

ب/ ٢ : ١ ـ المضارع المزيد المثال.

(أفعل)

يُوعِد (للمفعول) ← يُوعَد

يُوقِن (للمفعول) ← يُوقَن

وقد تعرض هذا الفعل عند بنائه للمفعول لمثل ما تعرض له الفعل عند بنائه للفاعل من حذف للهمزة مع فتحتها، فجاءت فاء الفعل ساكنه بعد ضم، فأما الواو فلا تغير، أما الياء فقلبت إلى واو. ولكن من الناحية الصوتية ثمة بعض الاختلاف، حيث تماثل الواو الساكنة الضمة في الواوي، وتماثل الياء الضمة فتصير واوا، ثم تماثل الواو الضمة.

ي ـُ و ع ـَ د (بالمماثلة) ← ي ـُ ـُ ع ـَ د

ي ـُ ي ق ـَ ن (بالمماثلة) ← ي ـُ و ق ـَ ن

(بالمماثلة) ← ي ـُ ـُ ق ـَ ن

(فاعل)

يُواعِد (للمفعول) ← يُواعَد

يُياسِر (للمفعول) ← يُياسَر

(فعّل)

يُوصِّل (للمفعول) ← يُوصَّل

يُيسِّر (للمفعول) ← يُيَسَّر

(افتعل)

يَتّعِد (للمفعول) ← يُتّعَد

يَتّئِس (للمفعول) ← يُتّأَس

أو ياتعد[٧٢] يَوتَعِد (للمفعول) ← يُوتعَد

ياتئس يَيتئِس (للمفعول) ← يُوتأَس

ونلاحظ أن حرف العلة الياء تحول إلى واو لسكونه بعد ضم، ومن الناحية الصوتية ما قيل في وزن (أفعل) يقال هنا:

(وعد) ي ـُ و ت ـَ ع ـَ د (بالمماثلة) ← ي ـُ ـُ ت ـَ ع ـَ د

(يئس) ي ـُ ي ت ـَ ء ـَ س (بالمماثلة) ← ي ـُ و ت ـَ ء ـَ س

(بالمماثلة) ← ي ـُ ـُ ت ـَ ء ـَ س

(تفعّل)

يَتوعَّد (للمفعول) ← يُتوعَّد

(استفعل)

يَستوزِر (للمفعول) ← يُستوزَر

يَستيقِن (للمفعول) ← يُستيقَن

ب/ ٢ : ٢ ـ المضارع المزيد الأجوف.

(أفعل)

يُقيم < يقوِم (للمفعول) ← يُقام < يقوَم

يُبيع < يبيِع (للمفعول) ← يُباع < يبيَع

(٧٢) سبق ذكر هذه اللغة الحجازية التي لا تدغم فاء المثال في تاء الافتعال عند الكلام على بناء افتعل في الفقرة (ب/ ٢ : ١).

يفسر الصرفيون قلب العلة إلى ألف على مرحلتين الأولى حدوث نقل لحركته (الفتحة)، فيكون مسبوقا بفتحة وهو متحرك في الأصل فاستحق أن يقلب إلى ألف. أما التفسير الصوتي فيفترض إقحام حركة بين الساكن والعلة تماثل الحركة التي بعد الساكن، فيحذف العلة لوقوعه بين حركتين متماثلتين ونكتفي بتفصيل الفعل الواوي:

ي ـُ ق و ـَ م (بإقحام الحركة) ← ي ـُ ق ـِ و ـَ م
(بالمماثلة) ← ي ـُ ق ـَ و ـَ م
(بحذف العلة) ← ي ـُ ق ـَ ـَ م (= يُقام)

أما الأفعال التي تصح العلل فيها في المبني للفاعل فإنها تصح في المبني للمفعول أيضا، نحو:

يُطول (للمفعول) ← يُطوَل
يُغيِل (للمفعول) ← يُغيَل

(فاعل)

يُبايِع (للمفعول) ← يُبايَع
يُقاوِل (للمفعول) ← يُقاوَل

(فعّل)

يقوِّل (للمفعول) ← يُقوَّل
يُبيِّع (للمفعول) ← يُبيَّع

(افتعل)

يَقتاد < يَقتَوِد (للمفعول) ← يُقتَوَد < يُقتاد
يَختار < يختَير (للمفعول) ← يُختَيَر < يُختار

يقوم التفسير الصرفي على أن العلة قلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها. أما التفسير الصوتي فعلى أن العلة حذفت لوقوعها بين حركتين مثلين، والألف هو الفتحتان المتحدتان.

(انفعل)

يَنقاد < ينقَوِد (للمفعول) ← يُنقَوَد < يُنقاد

(استفعل)

يَستعِيد < يَستَعوِد (للمفعول) ← يُستعوَد > يُستعاد

يَستبِين < يَستبيِن (للمفعول) ← يُستبَيَن > يُستبان

يقوم التفسير الصرفي على أن حركة العلة نقلت إلى الساكن قبلها، فتكون بذلك سبقت فتحة وهي متحركة باعتبار الأصل فاستحقت القلب إلى ألف. أما التفسير الصوتي فيقوم على إقحام الحركة، ومماثلتها للفتحة فتسقط العلة، وتكون الفتحتان القصيرتان فتحة طويلة أي ألفا.

ولكن إن صحت العلة في المبني للفاعل صحت في المبني للمفعول:

يَستحوِذ (للمفعول) ← يُستحوَذ

يَستغيِل (للمفعول) ← يُستغيَل

ب/ ٢ : ٣ ـ المضارع المزيد الناقص.

(أفعل)

يُنجي < ينجوُ (للمفعول) ← يُنجَوُ > يُنجَى

يُدري < يُدرِيُ (للمفعول) ← يُدرَيُ > يُدرَى

التفسير الصرفي قلب العلة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، أما صوتيا فقد حذفت العلة لوقوعها بين حركتين أولاهما فتحة وكونت الحركتان فتحة طويلة (ألفا). (٧٣)

(فاعل)

يُنادي < يُناديُ (للمفعول) ← يُنادَيُ > ينادى

(استفعل)

يَسترضي < يَسترضِيُ (للمفعول) ← يُسترضَيُ > يُسترضَى

---

(٧٣) قاعدة حذف صوت العلة إن وقع بين حركتين متماثلتين أو بين حركتين أولاهما فتحة قاعدة قررتها الأبحاث الصوتية الحديثة. انظر على سبيل المثال: داود عبده، *أبحاث في اللغة العربية*، ص ص٣٥ـ٤٢؛ البكوش، *التصريف العربي*، ص ص٥١ـ٦٠.

ب/ ٢ : ٤ ـ المضارع المزيد اللفيف المفروق.

(أفعل)

(وحي) يُوحي < يُوحِيُ (للمفعول) ← يُوحَيُ < يُوحَى

(يدي) يُودِي < يُيدِيُ (للمفعول) ← يُودَيُ < يُودَى

يجمع هذا الفعل بين التغيرات الصوتية لكل من المثال والناقص.

(فاعل)

يُوارِي < يُوارِيُ (للمفعول) ← يُوارَيُ < يُوارَى

يُوادِي < يُيادِيُ (للمفعول) ← يُوادَيُ < يُوادَى

يذهب الصرفيون إلى أن الياء قلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها. أما الأصواتيون فيقولون بحذف الياء لوقوعها بين حركتين قصيرتين أولاهما فتحة، وتماثلت الحركتان وكونتا حركة طويلة هي الألف.

(استفعل)

يَستوحِي < يَستوحِيُ (للمفعول) ← يُستوحَيُ < يُستوحَى

ب/ ٢ : ٥ ـ المضارع المزيد اللفيف المقرون.

(أفعل)

(روي) يُروي < يروِيُ (للمفعول) ← يُروَي < يُروَى

(حيي) يُحيي < يحيِيُ (للمفعول) ← يُحيَيُ < يُحيَا

(فاعل)

يُداوِي < يُداوِيُ (للمفعول) ← يُداوَيُ < يُداوَى

(فعّل)

يُقَوّي < يقوِّيُ (للمفعول) ← يُقوَّيُ < يُقوّى

(افتعل)

يَنْتَوي < يَنْتَوِيُ (للمفعول) ← يُنتَوَيُ < يُنتَوى

وهذه الأفعال مطابقة للناقص في تغيراته الصرفية.

(استفعل)

يستقوي < يستقويُ (للمفعول) ← يُستقوَيُ < يُستقوَى

يستحيي < يستحيِيُ (للمفعول) ← يُستحيَيُ < يُستحيَا

يجمع الفعل اللفيف المقرون بين صفات الأجوف والناقص، ومع هذا يلاحظ أن عين هذا الفعل لم تتعرض للإعلال تعرض عين الأجوف مثل (يستفاد)، لأن هذا الإعلال سببه نقل الحركة، ولكن النقل مشروط، قال الرضي في *شرح الكافية*: «واعلم أن شرط نقل حركة العين إلى ما قبلها في المواضع المذكورة ألا يكون اللام حرف علة فلا تنقل في نحو: طوى، ولا أقوى، ولا استقوى، ولا انطوى على هذا ولا احتوى وإنما لم يفعل ذلك، إذ لو أعلت العين في الماضي من هذه الأبواب لوجب الإعلال بقلب العين ألفا في المضارع، لأنه يتبع الماضي في الإعلال كما في قيل يقال، وقال يقول، فكنت تقول: يطاي، ويقاي، ويستقاي وينطاي ويحتاي، ولا يحتمل في الفعل، لثقله، ياء مضمومة وإن كان قبلها سكون،[٧٤] كما يحتمل في الاسم نحو راي، وداي لخفته.»[٧٥] وهناك علة أخرى ذكرت في *شرح الشافية*، وهي قوله: «والاشتغال بإعلال الأطراف أسبق من الاشتغال بإعلال الوسط.»[٧٦] ولو أجري إعلالان على اللام والعين «لاجتمع إعلالان على ثلاثي ولا يجوز.»[٧٧]

ولكن بتأمل الأمثلة المذكورة يمكن القول ـ من ناحية صوتية ـ إن التغير الصوتي يحدث متى توافرت شروطه، ثم إن هناك ترتيبًا في التغير فما يحدث بمرحلة واحدة أسبق من ذي المرحلتين، مثال ذلك الفعل (يستقوي):

ي ـَ س ت ـَ ق و ـِ ي ـُ (للمفعول) ← ي ـُ س ت ـَ ق و ـَ ي ـُ

---

(٧٤) والنص في شرح الشافية أوضح قال: «وضم لام المضارع إذا كان ياء موفوض مع سكون ما قبله أيضا، بخلاف الاسم، نحو ظبي، وآي وراي، وذلك لثقل الفعل.» انظر: الرضي، شرح *الشافية*، مج٣، ص ص١١٣-١١٤.

(٧٥) الرضي، *شرح الكافية*، مج٢، ص٢٧١.

(٧٦) الرضي، *شرح الشافية*، مج٣، ص١١٣.

(٧٧) الرضي، *شرح الشافية*، مج٣، ص١١٣.

إن شروط حذف الياء متحققة في المثال؛ أما شروط حذف الواو فهي غير متحققة، ويلزم القول بإقحام حركة ـ وعلى قول الصرفيين بنقل حركتها.

أما الإشكال الثاني وهو عدم قلب العين بعد قلب اللام، وهو الذي أجيب عنه بأنه لا يجوز اجتماع إعلالين فيه. وهذا الإشكال إنما يرد بسبب توهم تحقق شروط التغير، وهذا التوهم مبني على الاعتقاد بأن الألف مسبوقة بفتحة.(٧٨) فإذا أدركنا أن العلة لا تحذف إلا بين حركتين قصيرتين متماثلتين أو أولاهما فتحة، علمنا أن (الواو) في الفعل لا تحذف؛ لأنها واقعة بين صامت وحركة طويلة، فأنى لها أن تتغير؟

ثالثا: البنى الظاهرة المشتركة

إن من نتائج التغيرات الصوتية للمبني للمفعول أن تطابقت بعض أبنيته الظاهرة مع أبنية المبني للفاعل، أو مع أبنية أفعال أخرى بنيت للمفعول أيضا. من هذه الأبنية ما أشار إليه النحويون ومنها ما لم يشيروا إليه، ذلك أنهم وقفوا عند شيء منها وهو ما يفضي إلى لبس عند إعلاله بالحذف للإسناد إلى ضمير رفع متحرك.

١) يطرد تطابق البنى الظاهرة للمضارع من المجرد والمزيد بالهمزة (فعل، أفعل) قال سيبويه: «وأما يُفعَل و تُفعَل فيهما فبمنزلته من فعل، وذلك نحو يُخرَج وتُخرَج.»(٧٩) ويطرد هذا سواء أكان الفعل صحيحا أم معتلا:

(٧٨) ناقش كمال محمد بشر هذه القضية، فقال: «أما أن هذه المدات مسبوقة بحركات تجانسها فهو وهم آخر لا أساس له من الصحة؛ إذ ليست هناك حركات سابقة أو لاحقة، وإنما المدات نفسها هي الحركات وهي حركات طويلة. . . وقد ساقهم إلى هذا الاضطراب عدم قدرتهم على التمييز بين الرمز والصوت والمكتوب والمنطوق.» انظر: كمال محمد بشر، *دراسات في علم اللغة* (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٣م)، ص١٩١. وقد علق داود عبده في إحدى حواشي كتابه *دراسات في علم أصوات العربية* على مذهب بشر قائلا: «وهو محق إذا نظرنا إلى هذه العلل الطويلة على المستوى اللفظي للأصوات. ولكن رأي القدماء صحيح في مجمله إذا نظرنا إلى هذه العلل الطويلة باعتبار أصلها، أي على المستوى اللغوي للأصوات. ومشكلة القدماء أنهم ـ فيما يتعلق بالعلل الطويلة ـ لم يميزوا بين المستويين»؛ عبده، *دراسات في علم أصوات العربية*، ص٤٦، حاشية ٢. ورأي داود عبده هذا يصدق على (الواو والياء)؛ أما (الألف) فهي علة طويلة، وليست مسبوقة بحركة حسب أصلها اللغوي. وقد نبه عبده إلى ذلك. انظر: عبده، *دراسات*، ص٤٥.

(٧٩) سيبويه، *الكتاب*، مج٤، ص٢٧٩.

الصحيح :

يَرجِع (للمفعول) ← يُرجَع

يُرجِع < يُؤرجِع (للمفعول) ← يُؤرجَع ← يُرجَع

ويعود سبب التطابق إلى أن الفعل المزيد بالهمزة تحذف الهمزة من مضارعه فيكون كالمجرد، ولأن البناء للمفعول نظام واحد لا يميز بين أبنية الأفعال المجردة.(٨٠)

تطابق الفعلان في البنية الظاهرة؛ أما في البنية الباطنة فثم اختلاف :

ي ـَ ر ج ـِ ع ← ي ـُ ر ج ـَ ع

ي ـُ ء ـَ ر ج ـِ ع ← ي ـُ ء ـَ ر ج ـَ ع

وكما هو ظاهر يتطابق الفعلان بعد حذف المقطع القصير (ء ـَ). المثال :

يَعِد < يَوعِد (للمفعول) ← يُوعَد

يُوعِد < يُؤوعِد (للمفعول) ← يُوعَد

ويعود سبب التطابق إلى عودة الواو إلى المجرد عند بنائه للمفعول، والحذف المطرد لهمزة المزيد.

الأجوف :

يَقُوم (للمفعول) ← يُقوَم ← يُقام

يُقيم < يُؤقوِم (للمفعول) ← يُؤقوَم ← يُقام

يبيع (للمفعول) ← يُباع

يُبيع < يُؤبْيِع (للمفعول) ← يُؤبْيَع ← يُباع

الناقص :

يَسْقِي (للمفعول) ← يُسقى

يُسقي < يُؤسْقِي (للمفعول) ← يُؤسْقَى ← يُسقى

اللفيف المفروق :

يعي (للمفعول) ← يُوعى

يُوعي < يُؤوعي (للمفعول) ← يُوعى

(٨٠) ابن جني، *المنصف*، مج١، ص٢١١.

اللفيف المقرون:

يَلوي (للمفعول) ← يُلوى

يُلْوِي > يؤْلْوِي (للمفعول) ← يُؤْلْوَى ← يُلْوَى

ب) اللفيف المفروق على بناء: (أفعل)، و(فاعل).

أوفى > أوفَيَ (للمفعول) ← أوفِيَ

وافى > وافَيَ (للمفعول) ← ووفِيَ ← أوفِيَ

يلاحظ أن البنية الظاهرة لفوعل طابقت أفعل نتيجة لقلب الواو همزة على حد تعبير القدماء وهذا أمر اختياري تأسيسا على ما سبق أن نقل في (ب/١ : ١) عن المازني من جواز قلب الواو المضمومة همزة.

جـ) المبني للمفعول من الصحيح المضعف، وفعل الأمر منه على لغة تميم: (ردّ):

المبني للمفعول:

ر ـَ د ـَ د ـَ (للمفعول) ← ر ـُ د ـِ د ـَ

(بالحذف للإدغام) ← ر ـُ د د ـَ (= رُدَّ)

فعل الأمر:

ي ـَ ر ـُ د د ـُ (بحذف دالة المضارعة، للأمر) ← ر ـُ د د ـَ (= رُدَّ)

د) أما اللبس الذي قد يحدثه في بناء المفعول عند إسناده إلى ضمير رفع متحرك فهو يحدث نتيجة لسقوط حرف العلة حسب تعبير الصرفيين، نحو:

الفعل (باع)

تقول:	باع زيد الكتاب.	
ولكن:	أنا بِعتُ الكتاب.	(مبني للفاعل) 1
وتقول أيضا:	باعني زيد الكتاب.	(مبني للفاعل)
ولكن:	بِعتُ الكتاب.	(مبني للمفعول) 2

فتشابه (بِعْتُ) المبني للفاعل في 1 مع (بِعْتُ) المبني للمفعول في 2 ؛ لأن الفعل باع يبنى منه للمفعول على (بيع)، ولما كان حرف العلة يسقط عند إسناده إلى ضمير متحرك تشابهت الصورتان.

الفعل (لام)

تقول: لام زيد عمرا (مبني للفاعل)

يقول زيد: لُمتُ عمرا (مبني للفاعل) 1

ولكن يقول عمرو على الطريقة الثالثة:

لُمتُ [أي لامه زيد] (مبني للمفعول) 2

وقد أثار المازني هذه المشكلة في قوله: «فإن قلت: هلا تنكبوا في (كِلتُ طعامي) وما كان نحوها أن يستوين بـ(فُعِلتُ) في حال؟ قيل فإنهم مما يلزمون (فُعِلتُ) الإشمام حتى يكون فرقا بين (فَعَلتُ، وفُعِلتُ).»(٨١)

ولغة الإشمام هذه يلجأ إليها بعض من يبنون الأجوف للمفعول بكسر خالص هربا من اللبس لكنهم عند أمن اللبس لا يفعلون ذلك قال المازني: «ويفعل هذا من العرب من يقول: (بيع الطعام) ولا يشم حين أمن الالتباس ويوافق غيره ـ ممن كان يشم في غير الالتباس ـ في موضع الالتباس ويقول أيضا (خُفنا، وبُعنا).»(٨٢)

ولكن بعضهم لا يبالون الالتباس، قال المازني: «ومنهم من يدع الكسرة، ولا يبالي الالتباس.»(٨٣) وعلل ابن جني ذلك بقوله: «ولم يعبئوا بالالتباس؛ لأنهم قد يصلون إلى إبانة أغراضهم بما يصحبونه الكلام مما يتقدم قبله أو يتأخر بعده، وبما تدل عليه الحال.

ألا ترى أنك تقول في تحقير (عمرو: عمير) وكذلك تقول في تحقير (عمَر) وكلاهما مصروف في التحقير، وهذا باب واسع وإنما يعتمد في تحديد الغرض فيه بما يصحب الكلام من أوله، أو آخره، أو بدلالة الحال؛ فإن لها في إفادة المعنى تأثيرا كبيرا، وأكثر ما يعتمدون في تعريف ما يريدون عليها.»(٨٤)

---

(٨١) ابن جني، *المنصف*، مج١، ص٢٥٣.

(٨٢) ابن جني، *المنصف*، مج١، ص٢٥٤.

(٨٣) ابن جني، *المنصف*، مج١، ص٢٥٥.

(٨٤) ابن جني، *المنصف*، مج١، ص٢٥٥.

ولئن كانت القضية في النصوص السابقة تسجيلا لكيفية التعامل اللهجي مع هذه الظاهرة فإنها تتخذ بعدا معياريا عند النحويين بعد ذلك، فهذا ابن مالك يوصي باجتناب ما يلبس من ذلك بسبب الشكل وصية جعلها ابن هشام في *شرح الألفية* ـ حسب فهمه ـ منعا، حيث قال: «وادعى ابن مالك امتناع ما ألبس من كسر؛ كخِفت وبِعت، أو ضم كعُقت.»(٨٥)

أما الرضي ـ معاصر ابن مالك ـ فيقرر على نحو حاسم ما يجب قوله، قال: «فإذا سقط العين في المبني للمفعول باتصال الضمير المرفوع فإن قام قرينة جاز لك إخلاص الضم في الواوي وإخلاص الكسر في اليائي نحو عُدت يا مريض، وبِعت يا عبد، وإن لم تقم نحو بعتُ وعُدتُ فالأولى أنه لابد لك في الواوي من إخلاص الكسر أو الإشمام وفي اليائي من إخلاص الضم أو الإشمام لئلا يلتبس بالمبني للفاعل وظاهر كلام السيرافي أنه لا يجب فيه الفرق بل يفتقر الالتباس لقلة وقوع مثله.»(٨٦)

هذا رأي ابن مالك، وهو رأي يتناسى أن طرائق بناء الفعل الأجوف للمفعول إنما هي لهجات مختلفة، ولا يحدث أن يجمع صاحب اللهجة بين طرق مختلفة إلا أن تكون اللهجة جامعة لملامح مجموعة من لهجات مختلفات، أو أن يكون المتكلم قد انتقل من لهجته الخاصة إلى لغة عامة مشتركة. أما في إطار اللهجة الواحدة فإن المتوقع التزام خصائصها، ولذلك نجد سيبويه حين عرض لإسناد الفعل وصف اللهجات دون التفات إلى اللبس، قال: «فإذا قلت فُعِلت أو فُعِلن أو فُعِلنا من هذه الأشياء، ففيها لغات: أما من قال قد بِيع وزِين وهِيب وخِيف فإنه يقول: خِفنا وبِعنا، وخِفن وهِبت، يدع الكسرة على حالها ويحذف الياء، لأنه التقى ساكنان.

وأما من ضم بإشمام إذا قال فُعِل فإنه يقول: قد بُعنا وقد رُعن وقد زُدت. وكذلك جميع هذا يميل الفاء ليعلم أن الياء قد حذفت فيضم، وأمال كما ضموا وبعدها الياء، لأنه أبين لفُعِل.

(٨٥) ابن هشام، *شرح الألفية*، مج٢، ص٦٠.
(٨٦) الرضي، *شرح الكافية*، مج١، ص٢٧١.

وأما الذين يقولون بُوع وقُول وخُوف وهُوب فإنهم يقولون بُعنا وخُفنا وهُبنا وزُدنا، لا يزيدون على الضم والحذف، كما لم يزد الذين قالوا رِعن وبِعن على الكسر والحذف.»(٨٧)

وعلى الرغم من وضوح عبارة سيبويه فإن النحويين لا يخالفون ابن مالك إلا في قضية الوجوب والجواز؛ لأنهم جميعا لا يرون بأسا في الجمع بين خصائص لهجية مختلفة، فلك أن تميل الألف أو لا تميل، ولك أن تفك إدغام المضعف المجزوم أو تبقي على إدغامه، ولك هنا أن تبني الأجوف للمفعول على لغة أو أكثر من اللغات الثلاث. ولكنهم يجعلون الخروج عند اللبس من لهجة إلى أخرى أمرا اختياريا خلافا لما فهم من قول ابن مالك والرضي، ويتبين هذا من أقوال بعضهم مثل قول أبي حيان: «ولم يعتبر أصحابنا الالتباس،»(٨٨) وقول المرادي: «وما ذكره من اجتناب الشكل الملبس لم يتعرض له سيبويه. بل ظاهر كلامه جواز الأوجه الثلاثة مطلقا،»(٨٩) وقول ابن هشام: «وجعلته المغاربة مرجوحا لا ممنوعا.(٩٠) ولم يلتفت سيبويه للإلباس؛ لحصوله في نحو: مختار وتضار.»(٩١)

(٨٧) سيبويه، *الكتاب*، مج٤، ص٣٤٣.

(٨٨) أبوحيان، *ارتشاف الضرب*، مج٢، ص١٩٦.

(٨٩) المرادي، *شرح الألفية*، مج٢، ص٢٧.

(٩٠) يشير إلى ما ذكره صاحب *ارتشاف الضرب*، قال: «ولم يعتبر أصحابنا الالتباس بل قالوا إذا أسند إلى ما ذكر فالعرب: تختار الكسر في الفاء إذا كانت فيما سمي فاعله مضمومة فيقولون: طالما قُدت مسندة للفاعل ويكسرونها مسندة للمفعول، ويختار الضم في الفاء إذا كانت فيما سمي فاعله مكسورة فيقولون: طالما بِعت مسندة للفاعل يكسرونها ومسندة للمفعول يضمونها تفرقة بين المعنيين، ومن أشار إلى الضم في الفاء أشار إليه إذا حذف الياء وقد يجوز أن تكسر الفاء فيها، فتلخص من نقل أصحابنا في نحو: قدت الكسر وفي نحو: بعت الضم على سبيل الاختيار ثم جواز الإشمام ثم جواز الضم في نحو: قُدت وجواز الكسر في نحو: بعت كبنائه للفاعل.» انظر: أبوحيان، *ارتشاف الضرب*، مج٢، ص١٩٦.

(٩١) ابن هشام، *شرح الألفية*، مج٢، ص٦١.

خاتمة

نود أن نجمل القول في أهم ما يثيره المبني للمفعول من الناحية الصوتية :

١) قانون البناء مطّرد فهو ضمّ أول متحرك في الفعل وكسر ما قبل الآخر في الماضي، وفتحه في المضارع .

٢) يكون البناء للمفعول انطلاقا من البنية الباطنة للفعل المبني للفاعل، وقد تتطابق البنيتان .

٣) تؤثر حركات البناء في أصوات الأفعال فتحدث جملة من التغيرات الصوتية التي تحكمها القوانين الصوتية في اللغة بشكل عام .

٤) قد تتطابق بعض الأفعال المبنية للمفعول في بنيتها الظاهرة مما يفضي إلى اللبس . وقد تطابق البنية الظاهرة للمبني للمفعول بنى أفعال أخرى مبنية للفاعل .

٥) الموقف التراثي من قضية اللهجات غير دقيق في إجازته الخروج من لهجة إلى أخرى إذ المتوقع التزام كل ذي لهجة لهجته .

٦) ليس بين القدماء والأصواتيين المحدثين خلاف كبير، بل هو اختلاف؛ لكنه لا يمس وصف الظاهرة، ولا يمس تفسيرها في الغالب . على أن الاختلاف قد يكون في طريقة التعبير بناء على مصادرات سابقة .

Phonetic Changes in the Passive Voice

Abu Aws Ibrahim Al-Shamsan
Assistant Professor, Department of Arabic, College of Arts, King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia

Abstract. The change of the verb into the passive voice is a morphological alteration of two vowel points in the verb. As a result of this morphological alteration, a number of phonetic changes occur to the vowels and semi-vowels of the verb. This paper deals first with the changes that happen to the past verb in its various types, then it deals with changes happening to the various types of the present verb. The paper ends with a study of the similarity in surface structure resulting from the morphological and phonetic changes of past and present verbs. The research has drawn on the findings of old Arabic scholarship and recent efforts in phonological studies with a view to attaining an accurate description of the phenomenon, a convincing scholarly interpretation and the formation of phonological and morphological rules.